A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/15/8
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 3 أغسطس 2022

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الخامسة عشرة
جنيف، من 31 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2022

دور الوسطاء في إنفاذ الملكية الفكرية

مساهمات من إعداد المملكة المتحدة، والجمعية الأوروبية لصناعة المنتجات المميزة بعلامة (AIM)، والاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات، ودي إتش إل إكسبرس، وماستركارد

1. اتفقت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، إبّان دورتها الرابعة عشرة المعقودة في الفترة من 2 إلى 4 سبتمبر 2019، على أن تنظر، إبّان دورتها الخامسة عشرة، في عدة موضوعات منها "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة شاملة وفعالة". وفي هذا الإطار، تعرض هذه الوثيقة مساهمات من دولة عضو واحدة (المملكة المتحدة)، ومن جهتين تحملان صفة مراقب (الجمعية الأوروبية لصناعة المنتجات المميزة بعلامة (AIM)، والاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات) وكيانين من القطاع الخاص (دي إتش إل إكسبرس، وماستركارد).

2. وتقدم مساهمة المملكة المتحدة نظرة عامة على حملة "ريل ديل" (الصفقة الصحّ) من أجل أسواق خالية من المنتجات المزيفة، وهي مبادرة وطنية تمولها الجهات الفاعلة الصناعية لمعالجة بيع المنتجات المقلدة والمقرصنة، ونجاحها متجذر في الشراكات الشاملة لعدة قطاعات مع المنظمات الرئيسية من القطاعين العام والخاص والتي يعنيها الحد من التجارة في السلع المتعدية على الملكية الفكرية.

3. وتناقش مساهمتا الجمعية الأوروبية لصناعة المنتجات المميزة بعلامة (AIM)، والاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات الدور الحيوي الذي يلعبه مختلف أنواع الوسطاء في التصدي للقرصنة عبر الإنترنت والتزوير والتوصية باعتماد العديد من الإجراءات لتحقيق هذه الغاية. وعلى وجه الخصوص، تشجع المساهمات الوسطاء على بذل العناية الواجبة المعقولة في معرفة عملائهم التجاريين، واعتماد تدابير "الإخطار واستمرارية الحجب" وتكرار سياسات التعدي والتعاون بشكل استباقي مع أصحاب الحقوق وسلطات الإنفاذ. كما حُددت أمثلة ملموسة للإجراءات التي يمكن للوسطاء اتخاذها، وكذلك المجالات التي يمكن فيها تكثيف الإجراءات القائمة أو تدعيمها.

4. وتُثري مساهمتا دي إتش إل إكسبرس، وماستركارد هذه الوثيقة من خلال تقديم وجهات نظر وسطاء آخرين في مكافحة أشكال التعدي على الملكية الفكرية. وتناقش كلتا المساهمتين الجهود التي يبذلها الوسطاء الفعليون والرقميون على حد سواء لمكافحة أشكال التعدي على الملكية الفكرية. وتشمل هذه الجهود إذكاء الوعي العام بأشكال التعدي على الملكية الفكرية، واتخاذ إجراءات استباقية لوقف التجارة في السلع التي تتعدى على الملكية الفكرية والتعاون بنشاط مع أصحاب الحقوق والسلطات العامة. واعتمدت كل من دي

إتش إل إكسبرس، وماستركارد سياسات واتخذتا مبادرات لمكافحة أشكال التعدي على الملكية الفكرية، سواء على الإنترنت أو على أرض الواقع.

5. وترد المساهمات حسب الترتيب التالي:

حملة ريل ديل: نهج تعاوني يرمي إلى التصدي لجرائم الملكية الفكرية في أسواق المملكة المتحدة 3
وجهة نظر الجمعية الأوروبية لصناعة المنتجات المميزة بعلامة (AIM) بشأن دور الوسطاء عبر الإنترنت في مكافحة التقليد 6
وجهة نظر قطاع الموسيقى المسجلة بشأن دور الوسطاء على شبكة الإنترنت في مكافحة القرصنة الإلكترونية..... 11
معالجة الامتثال الجمركي في مجال التوصيل السريع - منهج دي إتش إل إكسبرس..... 16
مبادرات ماستركارد لمنع التعدي على الملكية الفكرية 21

[يلي ذلك المساهمات]

حملة ريل ديل: نهج تعاوني يرمي إلى التصدي لجرائم الملكية الفكرية في أسواق المملكة المتحدة

السيدة باتريسيا لنين، مديرة الحملة، حملة ريل ديل من أجل أسواق خالية من المنتجات المزيفة، مجموعة الأسواق الوطنية لحماية الملكية الفكرية، لندن، المملكة المتحدة [*]

ملخص

يقدم عرض المؤتمر والمساهمة المكتوبة ملخصًا لحملة "ريل ديل" من أجل أسواق خالية من المنتجات المزيفة، والتي تأسست في عام 2009 كمبادرة واسعة النطاق في المملكة المتحدة بغرض التصدي لبيع المنتجات المقلدة والقرصنة في أسواق المملكة المتحدة. وبتمويل من قطاع الصناعة، حققت المبادرة نجاحًا من خلال إبرام شراكات عبر مختلف القطاعات شملت جميع المنظمات الرئيسية في المملكة المتحدة (في كل من القطاعين العام والخاص) التي تهتم بالحد من التجارة في المنتجات المقلدة في الأسواق. وجوهر المبادرة هو ميثاقها الطوعي، والذي يلتزم بموجبه متعهد الأسواق علنًا بالحفاظ على سوق خالية من المنتجات المزيفة. وحتى الآن، تعهدت أكثر من 500 سوق في مناطق من جميع أنحاء المملكة المتحدة باحترام هذا الالتزام. وفي عام 2018، أدى نجاح برنامج "ريل ديل" في الأسواق المادية (البضائع المعروضة) إلى استنساخ النموذج الأساسي نفسه بغرض التصدي للتجارة في المنتجات المزيفة في الأسواق الإلكترونية ومجموعات البيع عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

أولا. مقدمة

1. أطلقت مجموعة الأسواق الوطنية لحماية الملكية الفكرية في المملكة المتحدة في عام 2009، حملة "ريل ديل" من أجل أسواق خالية من المنتجات المزيفة[1] وهي مبادرة ترمي إلى إذكاء الوعي ونشر التعليم، تُكمل أعمال الإنفاذ بالاسترشاد بالمعلومات الاستخبارية التي تمدّها مجموعة الأسواق الوطنية لحماية الملكية الفكرية. ويوفر هذا المزيج من الإنفاذ الموجه نحو أهداف محددة والبرنامج الوقائي معًا استراتيجية شاملة للحد من مبيعات المنتجات التي تتعدى على حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك السلع المقلدة والسلع المقرصنة والسلع التي تنتهك حقوق التصميم المسجلة، في أسواق المملكة المتحدة في كل من عالم الأسواق المادية ومؤخرًا فضاء الأسواق الإلكترونية ومجموعات البيع عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وسيتناول هذا العرض بالتفصيل برنامج "ريل ديل" ومراحل تطوره خلال 13 سنة الماضية.

ثانيًا. نهج تعاوني بتمويل من قطاع الصناعة

2. يكمن السرّ وراء نجاح حملة "ريل ديل" في العمل التعاوني وإبرام الشراكات في أوساط مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. أولاً، تتحقق المبادرة بفضل التزام قطاع الصناعة بالتمويل المالي: على مدى عمر المشروع، بلغت المساهمة الإجمالية التي مولها قطاع الصناعة حتى الآن أكثر من 500000 جنيه إسترليني، بالإضافة إلى التمويل الذي ضخه مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية للمشروع من عام 2015 إلى 2016. وتغطي الجهات الصناعية الحالية الراعية للمشروع مجموعة واسعة من القطاعات المتأثرة بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية، وتشمل صناعة التسجيلات الصوتية البريطانية وPalmer Biggs IP Solicitors وPremier League وReact وSuper dry وSurelock وWRI Group وأعضاء العلامات التجارية الآخرين في مجموعة مكافحة التزييف (ACG). وقد كفل الدعم المالي الذي قدمته هذه الجهات استمرار الحملة ودعم استدامتها في المستقبل.

3. وعلاوة على ذلك، حظي البرنامج بتأييد جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين المهتمين بضمان تداول تجاري خالٍ من التزييف، بما في ذلك معهد المعايير التجارية المعتمد (CTSI)، ومعايير التجارة في اسكتلندا، وفريق مكافحة الجريمة الإلكترونية المعني بمعايير التجارة الوطنية (NTSeCT) ومكتب الملكية الفكرية. وقد استشهد به باعتباره أفضل الممارسات حسب الوزراء المعنيين بالملكية الفكرية في المملكة المتحدة ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية والمنظمات التي تمثل مصالح أصحاب حقوق الملكية الفكرية وكذلك الجمعيات الوطنية التي تمثل متعهدي الأسواق (NABMA) وتجار السوق (NMTF).

ثالثاً. ما هي آلية عمل "ريل دبل"؟

4. تقدم مبادرة "ريل ديل" للسلطات المحلية في المملكة المتحدة نهجًا طوعيًا وذاتي التنظيم يتمتع بقاعدة شعبية للتصدي لتجارة المنتجات المقلدة في الأسواق المحلية. ويكمن سرّ نجاحها في تركيزها على تيسير علاقات عمل أوثق بين الشخص أو المنظمة المسؤولة عن السوق ودوائر السلطات المحلية المعنية بالمعايير التجارية. والدوائر المعنية بالمعايير التجارية هي السلطة المعنية بمراقبة السوق وهي مسؤولة أيضًا عن حماية المستهلك وعمليات تفتيش السوق داخل المملكة المتحدة. وتهدف المبادرة إلى إذكاء

[*] الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] المزيد من المعلومات متاحة على الرابط: www.realdealmarkets.co.uk.

الوعي بين منظمي السوق بمسؤولياتهم لكفالة الحفاظ على أسواقهم خالية من المنتجات المزيفة ثم تزويدهم بالمعلومات العملية والموارد والإرشادات وجهات الاتصال التي ستساعدهم في هذا المسعى.

رابعاً. الأسواق المادية وأسواق البيع من صندوق السيارة

5. أنشئت المبادرة في الأصل في إطار الاستجابة المباشرة لمشكلة التعدي على الملكية الفكرية والتقليد والقرصنة في الأسواق المادية و"أسواق البيع من صندوق السيارة". ويقع في صلب المشروع ميثاق "ريل ديل" الطوعي[2] الذي وقّع عليه كل من متعهد السوق والدائرة المعنية بمعايير التجارة المحلية لتأكيد الالتزام المشترك بالعمل معًا لضمان تجارة خالية من المنتجات المزيفة. ويتعزز الميثاق من خلال مدونة قواعد الممارسة المفصلة التي تحدد الإجراءات التي يجب على متعهد السوق تنفيذها والالتزام بها من أجل التّحلي بشعار "ريل ديل".

6. ومن خلال "ريل ديل"، تُزود الأسواق بمجموعة من الموارد العملية، بما في ذلك نشرة إرشادية لتجار السوق حول *كيفية الخضوع لقانون الملكية الفكرية* وملصقات وشعار العلامة التجارية المسجلة للعقد الصحيح ®قصد التحلي به. وأدرجت مواد نهج "ريل ديل" وأهمية حماية العلامات التجارية وحق المؤلف باعتبارها إحدى وحدات التعلم الرئيسية في دبلوم الرابطة الوطنية لسلطات السوق البريطانية في إدارة السوق. وفيما يتعلق بالمسؤولين المعنيين بالإنفاذ، يتوفر مصدر معلومات منفصل في شكل دليل عملي لحماية الملكية الفكرية في الأسواق وأسواق البيع من صندوق السيارة، وهو عبارة عن خلاصة وافية متعمقة لدراسات الحالة والنهج القانونية وأفضل الممارسات ونماذج الوثائق.

7. ومنذ إطلاقه في عام 2009، نما الإقبال على ميثاق "ريل ديل" عامًا بعد عام، ويستخدم البرنامج الآن على نطاق واسع من لدن السلطات المحلية في جميع أنحاء إنجلترا وويلز وأيرلندا الشمالية واسكتلندا. واشترك أكثر من 500 سوق في ميثاق "ريل ديل"، الذي يغطي آلاف التجار في السوق ويحمي مئات الآلاف من المتسوقين.

خامساً. "ريل ديل" الإلكتروني

8. في عام 2018، أطلقت مبادرة "ريل ديل" برنامجًا موازيًا – "ريل ديل" الإلكتروني- والذي يستهدف الأسواق الإلكترونية، ولا سيما التجارة المتزايدة في السلع التي تتعدى على حقوق الملكية الفكرية على مجموعات "البيع والشراء" عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتعد المبادرة الإلكترونية الجديدة، التي أنشأتها مجموعة الأسواق الوطنية لحماية الملكية الفكرية وفريق مكافحة الجريمة الإلكترونية المعني بمعايير التجارة الوطنية، امتدادًا طبيعيًا لحملة "ريل ديل" باعتبارها نموذجا خضع للتجربة والاختبار في الأسواق المادية، ويمكن نسخه إلى حد كبير على عالم الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي فيما يظل لب الموضوع عينه:

- توعية متعهد السوق أو مدير مجموعة بالبيع عبر وسائل التواصل الاجتماعي بمسؤولياته والتزاماته بموجب قانون الملكية الفكرية؛
- تيسير المشاركة بين متعهد السوق / مدير مجموعة البيع والدائرة المعنية بمعايير التجارة المحلية الخاصة بهم؛
- حث متعهد السوق / مدير مجموعة البيع على الموافقة على مدونة قواعد الممارسة والتحلي بها باعتبارها رسالة للمشترين والبائعين والزائرين.

9. وتقتضي مدونة قواعد الممارسة بشأن "ريل ديل" الإلكتروني من مديري المجموعات الترحيب بالمسؤولين المعنيين بمعايير التجارة المحلية كأعضاء في المجموعة والموافقة على خمس خطوات بسيطة:

- حظر بيع السلع المتعدية على الملكية الفكرية وغيرها من السلع غير المشروعة[3]؛
- التصرف بناء على المعلومات المقدمة من أصحاب حقوق الملكية الفكرية وممثليهم الذين يسلطون الضوء على بيع البضائع غير المشروعة.

---

[2] يتوفر مزيد من المعلومات عن محتويات ميثاق ريل ديل ومدونة الممارسات على الرابط: http://www.realdealmarkets.co.uk/resources/.

[3] يشمل ذلك البضائع الرمادية غير القانونية، والسلع المسروقة، والسلع المشتبه في سرقتها، والسلع غير الآمنة، وسلع التبغ (غير المجمركة)، والسلع الكحولية (بدون ترخيص)، والألعاب النارية (التي تباع بخلاف ما يتوافق مع القانون واللوائح)، والأسلحة الهجومية والمواد الإباحية.

- إخطار الدوائر المعنية بالمعايير التجارية في حالة الاشتباه ببيع بضائع غير قانونية داخل المجموعة واستبعاد بائعي هذه البضائع؛
- تسليط الضوء على التحذيرات وإشعارات المشورة المنشورة بحسب المعايير التجارية؛
- التأكد من أن جميع أعضاء المجموعة على دراية بسياساتها الداعية إلى مكافحة التزييف.

10. وعند إطلاق برنامج "ريل ديل" الإلكتروني في سبتمبر 2018، أقر الوزير المعني بملف الملكية الفكرية سام جيما بقيمته قائلاً: *"إن المملكة المتحدة تزخر بالمبدعين والمبتكرين الموهوبين، وعلينا حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم في العالم الافتراضي والواقعي. ويمكن أن تكون وسائل التواصل الاجتماعي قوة من أجل الخير قد تسهل على المستخدمين شراء البضائع وبيعها، ولكن الأمر لا يخلو من إمكانية زيادة السلع المقلدة وغيرها من المنتجات غير القانونية. ولهذا السبب أرحب بهذه المبادرة، التي تجمع بين قطاع الصناعة ومعايير التجارة والحكومة المحلية للمساعدة في حماية الأعمال التجارية المشروعة والسماح لأصحاب الحقوق بجني ثمار إبداعاتهم."*

11. واستحدثت مجموعة أدوات "ريل ديل" للمسؤولين المعنيين بالإنفاذ بمساهمة من أعضاء مجموعة الأسواق الوطنية لحماية الملكية الفكرية وفريق مكافحة الجريمة الإلكترونية المعني بمعايير التجارة الوطنية والمسؤولين الرئيسيين في مجال الملكية الفكرية التابعين لمعهد المعايير التجارية المعتمد. وتحتوي المجموعة على حزمة معدّة من الإرشادات والموارد لمساعدة الدائر ة المعنية بمعايير التجارة في التصدي لتجارة المنتجات المتعدية على حقوق الملكية الفكرية عبر مجموعات وسائل التواصل الاجتماعي في منطقتهم المحلية. وبدعم من معايير التجارة الوطنية (NTS) ومجموعة العاملة الوطنية، وبتمويل من الشركاء في قطاع الصناعة المعنيين بمشروع "ريل ديل"، أطلق أيضًا برنامج تكميلي يدعم أنشطة التدريب وتبادل المعرفة لصالح المسؤولين المعنيين بمعايير التجارة.

12. ومنذ إطلاقه، طلبت أكثر من 100 جهة من الدوائر المعنية بالمعايير التجارية مجموعة أدوات "ريل ديل" الإلكتروني وشارك أكثر من 200 مسؤول فردي في برنامج التدريب حتى الآن، مما يدل على التعطش للمعرفة والمساعدة العملية بين مسؤولي المعايير التجارية بغرض التصدي لهذه المشكلة المتزايدة في هذا المجال.

13. وبدأت الدوائر المعنية بمعايير التجارة في جميع أنحاء البلاد - بما في ذلك بليموث، وديفون، وسومرست، وتورباي، وفلينشير، ولانكشاير، ودورهام، وستوكتون، وميدلسبره، ونورث يوركشاير، ودارلينجتون، وريدكار وكليفلاند، وأنجوس - في تنفيذ البرنامج محليًا، مستهدفًا إشراك مئات من مديري المجموعات والوصول إلى مئات الآلاف من مستخدمي مجموعات البيع عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ونظرًا لتعهد المزيد من الدوائر المعنية بمعايير التجارة بتنفيذ البرنامج، ستعرف رسالة "ريل ديل" انتشارا كبيرا مع تزايد أعداد مجموعات البيع والشراء لتصبح مناطق "خالية من المنتجات المزيفة".

سادساً. النتائج الإيجابية الموعودة لمجموعة أصحاب المصلحة

14. في عالم الأسواق المادية وفي فضاء السوق الإلكترونية، يَعد برنامج "ريل ديل" بمنافع لصالح مجموعة أصحاب المصلحة:

- يزود **السلطات المحلية** باستراتيجية وقائية ميسرة التكلفة تعترف وتكافئ منظمي السوق الملتزمين بالحفاظ على سوق خالية من المنتجات السلع المتعدية على الملكية الفكرية وغيرها من المنتجات غير المشروعة.
- يمنح **متعهدي السوق ومديري مجموعة البيع** إطارًا عمليًا ومجموعة من الإجراءات لضمان عدم تمكن أي تجار محتملين في تداول السلع غير المشروعة من الحصول على موطئ قدم في السوق.
- يمكّن **أصحاب حقوق الملكية الفكرية والدوائر المعنية بمعايير التجارة المحلية** من استهداف الموارد بشكل أكثر فعالية في الأسواق ومجموعات البيع حيث يشكل التعدي مشكلة.
- يضمن تكافؤ الفرص أمام **التجار الشرعيين والشركات المحلية** لتفادي المنافسة مع تجار السلع المزيفة.
- يقدّم **للمستهلكين** رمزًا مميزًا للتجارة العادلة والتسوق في سوق خال من المنتجات المزيفة.

[نهاية المساهمة]

وجهة نظر الجمعية الأوروبية لصناعة المنتجات المميزة بعلامة (AIM) بشأن دور الوسطاء عبر الإنترنت في مكافحة التقليد

مساهمة من إعداد السيدة ماري باتولو، كبيرة مديري حماية العلامات التجارية والماركات ، الرابطة الأوروبية للعلامات، بروكسل، بلجيكا [*]

ملخص

لضمان وجود نظام رقمي نظيف وعادل لجميع المستخدمين، وحماية المستهلكين من السلع المقلّدة المعروضة على الإنترنت وغيرها من السلع غير القانونية ومتدنّية النوعيّة وغير الممتثلة للمعايير، يتعين على جميع شركاء سلاسل الإمداد - بما في ذلك أصحاب العلامات التجارية والوسطاء عبر الإنترنت - أن يؤدّوا أدوارهم. وتُبيّن هذه المساهمة الدّور الذي يؤديه الوسطاء عبر الإنترنت والمتمثل في ممارسة الرقابة المناسبة على أجزاء سلسلة القِيمة التي تقع ضمن نطاق اختصاصهم، وذلك من خلال:

- اعتماد نظام عناية واجبة معقول عند تحديد عملائهم التجاريين؛
- وإدراج أحكام حماية الملكية الفكرية ذات الصلة وإنفاذها في نصوص الأحكام والشروط الخاصة بهم، ووضع نُظم فعالة للإشعار والسَّحب؛
- واتخاذ تدابير استباقية، بما في ذلك التدابير التقنية، لمنع عرض سلع غير قانونية على منصات خدماتهم؛
- وإزالة مثل هذه العروض بسرعة (وبشكل دائم) بمجرد التفطن إليها، ومنع المجرمين الذين يعيدون الكرّة من الوصول إلى خدماتهم؛
- وتوفير معلومات استباقية عن الانتهاكات للسلطات المعنية بإنفاذ القانون، بما في ذلك الجمارك ومراقبة الأسواق والسلطات، بما يمكّن من تحليل المخاطر والتصدي لها بفعالية.

كما حدّدت هذه المساهمة أمثلة ملموسة لما يمكن للوسطاء القيام به لتنفيذ هذه الإجراءات، فضلا عن المجالات التي يمكن فيها تكثيف أو استكمال الإجراءات القائمة. وأخيرا، تدعو المساهمة جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة التقليد.

أولاً. لمحة عامة

1. نظراً لتزايد التجارة العالمية في السلع المقلدة وتأثيراتها على كلّ المجالات، بدءاً من حماية المستهلك ومجالات حماية المواطن الأخرى وصولاً إلى الاقتصادات الوطنية والعمل المضمون والبيئة والصناعات الابتكارية، درجت مقولة أن ما هو غير قانوني خارج شبكة الإنترنت، ينبغي أن يكون غير قانوني داخلها أيضاً. وترى الجمعية الأوروبية لصناعة المنتجات المميزة بعلامة أنه من الضروري الذهاب إلى أبعد من ذلك: يتعين علينا أن نجعل تلك المقولة حقيقة عمليّة وفعّالة.

2. وتمثّل الجمعية الأوروبية لصناعة المنتجات المميزة بعلامة أكثر من 2 500 من منتِجِي السلع التي تحمل علامة أصلية، بدءاً من الشركات الصغيرة والمتوسطة وصولاً إلى الشركات متعددة الجنسيات. ولا تقوم أي من هذه الشركات بصناعة أو نقل أو تصدير أو استيراد أو بيع أو تحقيق الربح بأي طريقة كانت من الاتجار في السلع المقلّدة. وبينما يبذل جميع أصحاب الحقوق ما بوسعهم لحماية ملكيتهم الفكرية، من إيداع طلبات التسجيل إلى التقاضي، فإنهم ببساطة لا يملكون أفضلية الاطلاع أو إمكانية السيطرة على سلاسل الإمداد غير المشروعة لكي يتمكنوا من عرقلتها بفعالية.

3. لذلك، يتعيّن على كل الجهات الفاعلة المشارِكة في سلاسل الإمداد أن تضطلع بدورها في هذه المعركة. وإن كانت هذه المساهمة تركّز أساساً على الشركاء على الإنترنت، فذلك لا يعني أنه يمكننا أو ينبغي لنا التغاضي عن دور الوسطاء خارجها، مثل شركات الشحن وغيرها من شركات النقل والخدمات اللوجستية، ووكلاء التصدير والاستيراد وشحن البضائع، والوسطاء الجمركيين، وموزعي البريد والطرود البريدية. فكلّنا معنيّون وينبغي أن نَعِي بذلك.

[*] لا تُعبِّر الآراء الواردة في هذه الوثيقة إلا عن رأي كاتبها فقط ولا تُعبِّر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

ثانياً. البيئة الإلكترونية

4. لقد جلب التحوّل الرقمي فوائد عدّة، ولكنه جلب أيضاً العديد من المخاطر والتحديات، بما في ذلك التزايد الهائل في عروض بيع السلع المقلدة على الإنترنت وغيرها من السلع غير القانونية ومتدنّية النوعيّة وغير الممتثلة للمعايير. وإن مسألة حماية المستهلكين وتزويدهم بالسلع الآمنة والمبتكرة والموثوق بها، تقع في صميم أهداف كلّ منتِج للسلع التي تحمل علامة أصلية، وينبغي أن تحظى هذه المبادئ كذلك بنفس الأهميّة لدى أي وسيط أو بائع تجزئة، سواء كانَ نطاق عمله على شبكة الإنترنت أو خارجها.

5. لقد غيّرت الجائحة سلوكنا تقريباً بين عشية وضحاها، إذ أصبح التفاعل والتجارة على شبكة الإنترنت من التيار السائد، بل وحتّى ضرورياً في العديد من المناطق. والواقع أن التسوّق على شبكة الإنترنت، سواء كان ذلك لشراء المواد البقالية وغيرها من المنتجات الأساسية أو تسوّقاً ناجماً عن الضجر بسبب الحجر الصحي، قد أصبح من عادات الملايين الذين كانوا يفضلون سابقاً النزول إلى الشارع لاقتناء مشترياتهم. وعلاوة على ذلك، فقد زاد الاعتماد على التجارة الإلكترونية بين الشركات (B2B) والتي شهدت نمواً هائلاً، وذلك لأنّ الوسطاء عبر الإنترنت لا يمارسون التجارة مع المستهلكين (B2C) فحسب. وبينما تسعى المؤسسات القانونية والسلطات العامة جاهدة إلى تحقيق التوازن بين الضمانات وإمكانية الوصول في مجال التجارة الإلكترونية، وتُصارع سلطات إنفاذ القانون للحفاظ على تدفق التجارة الأساسية، حوّل المقلّدون انتباههم إلى معدات الحماية الشخصية المزيفة والأدوية، كما لجأوا إلى وضع معلومات مغلوطة على مستندات الشحن والتغليف الخاصة بهم، وهكذا انتشر النَّصب باستخدام أسماء العلامات التجارية وتفشّت عروض السلع المقلدة بكثرة عبر الإنترنت.

6. ولا شكّ في أننا جميعاً ممتنون لوجود هذه القنوات التجارية عبر الإنترنت. ولا شكّ في أنها لن تتوقّف عن النّمو. ولا شكّ في أنّ كل العلامات التجارية وموفِّري الخدمات ممتنّون للوسطاء عبر الإنترنت ويحتاجون إلى إقامة العلاقات معهم ليتمكّنوا من الاتصال بشركاء العمل والمستهلكين. ولهذه الأسباب، نحن في حاجة إلى أن نعوّل عليهم كذلك في أداء دورهم في الحفاظ على أمان البيئة الرقمية.

ثالثاً. ما هو مطلوب

7. من منظور أصحاب العلامات التجارية، يمكن للوسطاء عبر الإنترنت المساعدة في الحفاظ على نظام رقمي نظيف وعادل من خلال ممارسة الرقابة المناسبة على أجزاء سلسلة القِيمة التي تقع ضمن نطاق اختصاصهم، وذلك من خلال:

- اعتماد نظام عناية واجبة معقول عند تحديد عملائهم التجاريين ("اعرف عميلك التجاري")؛
- وإدراج وإنفاذ أحكام حماية الملكية الفكرية ذات الصلة في نصوص الأحكام والشروط الخاصة بهم، ووضع نُظم فعالة للإشعار والسَّحب؛
- واتخاذ تدابير استباقية، بما في ذلك التدابير التقنية، لمنع عرض سلع غير قانونية على منصات خدماتهم؛
- وإزالة مثل هذه العروض بسرعة (وبشكل دائم) بمجرد التفطن إليها، ومنع المجرمين الذين يعيدون الكرّة من الوصول إلى خدماتهم؛
- وتوفير معلومات عن الانتهاكات على أساس استباقي للسلطات المعنية بإنفاذ القانون، بما في ذلك الجمارك ومراقبة الأسواق والسلطات، بما يسمح بتحليل المخاطر والتصدي لها بفعالية.

8. والوسطاء عبر الإنترنت ليسوا مطالبين بممارسة المراقبة العامة، ولكن شأنهم شأن أي شركة كانت، يتعيّن عليهم العمل مع توخي العناية الواجبة. وينبغي للوسطاء إدماج التدابير الاستباقية الهادفة لمنع استغلال المجرمين لشبكاتهم وخدماتهم في جملة الممارسات التجارية الجيدة، وينبغي أن تكون القاعدة السائدة هي التعاون النشط، والقائم على الرغبة، مع شركاء القطاع الخاص المعنيين، ولا سيما أصحاب الحقوق. وفي أي علاقة تجارية، يُعد التحقق من هوية العملاء التجاريين خطوة لا جدال فيها، سواء كان ذلك على شبكة الإنترنت أو خارجها. وفي سياق اقتصاد مسؤول ونضج، من المؤكد أنه من الطبيعي جدّا أن يتعيّن على الشركات التجارية التعريف بنفسها بوضوح كي يُسمح لها بالعمل والوصول إلى البنية الأساسية الحديثة الضرورية.

9. وينبغي اتخاذ إجراءات فعّالة للتفطّن والتّدخل تسمح لكل من المستخدمين وأصحاب الحقوق بالتبليغ عن المحتوى غير القانوني (مع توفير آلية إبلاغ موثوق بها)، ثم إدخال تلك البيانات إلى خوارزميات مما يفضي إلى المراجعة الآلية أو البشرية (عند الحاجة) لاتخاذ الإجراء المناسب. وبمجرد تأكيد عدم قانونية المحتوى، فلا يجب حذفه بسرعة فحسب (فكلما طال أمد بقاء المحتوى على الإنترنت، كلما طال الاحتيال على أصحاب الحقوق والمستهلكين)، بل يجب منعه بتاتاً من الظهور مجدداً. ويجدر التنويه بأن هذا الحذف يتعلق بالسلع المقلّدة فقط، ولا يشمل الآراء أو المحتوى الذي يبتدعه المستخدمون والذي قد يحتاج إلى

تقييم يخضع لمعايير حرية التعبير. ولا يتوقّع أحد أن يُزاح منتج مقلّد من على رفوف أحد المتاجر الكبرى يوم الثلاثاء، ليعاود الظهور على تلك الرّفوف يوم الأربعاء. فلِم تختلف الأمور على شبكة الإنترنت؟

10. وكثيرا ما يُنصح أصحاب الحقوق بضرورة الانضمام إلى برامج حماية العلامات التجارية الخاصّة بالوسطاء. وهو ما يفعلونه، إذ تكون بعض هذه البرامج فعّالة. ومع ذلك، يطلب منهم الشركاء عبر الإنترنت المزيد من التفاصيل حول منتجاتهم وكيفية التحقّق من أصالتها. وصاحب الحق هو الوحيد الذي يمكنه إثبات أصالة علامته التجارية. ولا تكشف سوى قلّة من أصحاب الحقوق عن الطرق السّرية في حماية علامتهم التجارية لجهة تجارية أخرى، خاصة إذا كانت هذه الجهة منافساً محتملاً. ومع الأسف، شاع كثيراً أن يُطلب من أصحاب الحقوق أيضاً (مراراً وتكراراً) تقديم أدلة وترجمات فيما يتعلق بالمخالفين الذين يعيدون الكرّة.

11. وإن هذا النهج المتبع لتبادل المعلومات ذو اتجاه واحد. فأصحاب الحقوق لا يطلبون من الجهات النشطة عبر الإنترنت الكشف عن خوارزمياتها، ولكن الحصول على بعض الملاحظات والمعلومات الصالحة للاستخدام قد يكون مفيداً. فعلى سبيل المثال، وبموجب *مذكرة التفاهم الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بشأن بيع السلع المزيفة على الإنترنت*[1]، تستشهد المنصات الموقّعة على المذكرة بملايين عمليات الإزالة الاستباقية لكل فترة مشمولة بالمذكرة، وهو أمر جيد جداً، إلّا أنّ أصحاب الحقوق لا يعرفون ما الذي أزيل أو سبب إزالته (حتى إنهم يجهلون عدد الأشياء التي أزيلت بسبب انتهاكها لحقوق الملكية الفكرية) أو حتى هوية العلامات التجارية والبائعين المعنيين. وهذا من شأنه أن يهدّد الإجراءات القانونية المستقبلية. ألن يكون من الفعّال أكثر إذا استهدفت كل الجهات الفاعلة نفس التجار الغشاشين؟

12. وجهات إنفاذ القانون التي تعمل في مجال فرض الملكية الفكرية تطلب أيضاً باستمرار من أصحاب العلامات التجارية تقديم المزيد والمزيد من المعلومات. ولكنه من المستحيل أن يقدم أصحاب العلامات معلومات هم لا يملكونها. كما ليس لأصحاب العلامات التجارية رؤية واضحة لقنوات الإمداد والتداول غير المشروعة. ولدى شركات النقل وغيرها من شركات الخدمات اللوجستية معظم هذه البيانات أو هي على الأقل مطلعة عليها، ولكن هذا لا يعني أنه لا يمكن للوسطاء عبر الإنترنت تقديم الكثير من البيانات خاصة للجمارك التي يمكنها اتخاذ إجراءات على الحدود ضد الشحنات الكبيرة المعبأة في حاويات قبل تقسيمها إلى عدّة شحنات أصغر حجما وانتشارها في السوق. وينبغي للجمارك عندئذ تسجيل البيانات المتعلقة بجميع عمليات الاحتجاز التي تقوم بها، حتى تلك المتعلقة بالشحنات الصغيرة. وعمليا، لا يستطيع موظفو الجمارك أن يتحكموا مادياً في أكثر من واحد إلى اثنين في المائة من الشحنات، ولذلك فإن المعلومات والبيانات الموثوقة المقدّمة قبل وصول الشحنات ضرورية للتمكين من تقييم المخاطر والتصدي لها بفعالية.

13. بطبيعة الحال، أسفرت التجارة من الشركة إلى المستهلك (B2C) على شبكة الإنترنت عن زيادة هائلة في أعداد الطرود البريدية الصغيرة، ولكن لا ينبغي أن يدفعنا هذا للجزم بأن كل المنتجات المقلّدة تصل بهذه الطريقة، ولذلك فلا ينبغي للسلطات الجمركية أن تكتفي بمراقبة هذه الطرود فقط. فمن الممكن أن تكون حاويات الشحن معبئة بالمواد والطرود الصغيرة التي تُرسل إلى أصحابها بمجرد وصول الحاوية إلى الميناء، وغالباً ما تحمل تلك الحاويات مخزون مراكز البيع والتوزيع. وإذا حصلت الجمارك على بيانات الشحنات قبل وصولها، فإن ذلك سيمكنها من استهداف الشحنات الكبيرة المشتبه فيها، مما سيخفض العبء الذي تتكبده مواردها المحدودة ويزيد من معدل نجاحها في استهداف الشحنات غير المشروعة إلى أقصى حد. ومن شأنه ذلك أيضاً أن يؤدي إلى تقليص عمليات التهرب الضريبي وتفادي أداء الرسوم الجمركية، مما سيعزّز دور الجمارك الرئيسي كحماة وجامعين للعائدات العامة.

14. وينبغي أن تكون المشاركة الاستباقية لبيانات الشحن وبيانات العملاء ذات الصلة مع وكالات إنفاذ القانون ممارسة تجارية معيارية. وينبغي أن تعرف المنصات ووسائل التواصل الاجتماعي وموفرو خدمات الدفع عبر الإنترنت وخدمات المراسلة والبريد والطرود البريدية هويات عملائهم التجاريين. وينبغي أن يكونوا على علم ببيانات المجرمين الذين يعيدون الكرّة، وأن يكونوا قادرين على الاطلاع على الحسابات المرتبطة ببعضها البعض (على سبيل المثال، الحسابات التي تستخدم نفس عناوين بروتوكول الإنترنت أو المعلومات المصرفية). ويملك مشغلو مراكز التنفيذ وشبكات التوزيع الخاصة نقاط بيانات تجارية متعددة، بما في ذلك الكشوفات وقوائم الانتقاء التي يجب مشاركتها على نحو استباقي مع سلطات إنفاذ القانون، وذلك ضمن المعايير القانونية ذات الصلة. وهؤلاء الوسطاء في وضع مثالي ليس فقط لصياغة نصوص الشروط والأحكام التجارية المناسبة لعملائهم الذين يدفعون لهم فحسب، بل كذلك لتنفيذها. ويمكن أن تشمل هذه النصوص، عند الضرورة، الأحكام التعاقدية أو حتى عقود التأمين للتعويض عن أي تأخر في التسليم أو أي تكاليف ناجمة عن التخزين والتلف.

15. وللجهات الفاعلة في نظام أسماء الحقول (مقدو خدمات الاستضافة والسجلات والمسجِّلون وموفرو خدمات الوكيل (proxy) والبائعون وغيرهم) أدوار تؤديها أيضاً. فالنفاذ إلى قاعدة بيانات WHOIS الدقيقة والموثوقة والكشف عنها هو أمر يصبّ في المصلحة العامة وهو ضروري للامتثال للالتزامات القانونية. ونحن نجد أنفسنا أمام إجراءات إخفاء شبه شامل ومُبالغ فيه لبيانات مسجلي أسماء الحقول، ومع الأسف فإن ذلك النتيجة المباشرة لكون هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة

[1] https://ec.europa.eu/growth/industry/strategy/intellectual-property/enforcement-intellectual-property-rights/memorandum-understanding-sale-counterfeit-goods-internet_en.

(ICANN) تُنفذ لائحة الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات العامة (GDPR). فعلى سبيل المثال، ما من سبب مقنع للامتناع عن جمع ونشر بيانات الأشخاص الاعتباريين والذين لا تنطبق عليهم لائحة الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات العامة (GDPR) بحذافيرها. وقد حُذفت نقطة البيانات الرئيسية للملكية الفكرية والأمن الإلكتروني وحماية المستهلك، والتي كانت تضطلع بإزالة أسماء الحقول المنتهِكة التي كانت تسيء استخدام أسماء العلامات التجارية عن طريق بيع السلع المقلّدة وارتكاب مجموعة كبيرة من عمليات الاحتيال الإلكترونية الأخرى.

16. وينبغي أن تكون بيانات بعض الأشخاص الاعتباريين علنية، فما المانع من أن يَعرف المستخدِم لمن يعطي تفاصيل بطاقة ائتمانه وغيرها من بياناته الشخصية؟ وفي حال تقديم طلب مشروع، ينبغي الكشف عن بيانات المسجِّلين الأخرى بسرعة. ورغم أن مشروع التوجيه المتعلق بأمن الشبكات والمعلومات[2] المقدَّم من الاتحاد الأوروبي يهدف إلى تحقيق أمن الفضاء الإلكتروني ولا يُعنى بالملكية الفكرية، فإن الجمعية الأوروبية لصناعة المنتجات المميزة بعلامة تأمل في أن يساعد هذا التوجيه على إعادة ضبط هذا التوازن، وخاصة في ضوء استخدام أسماء العلامات التجارية في العديد من الجرائم الإلكترونية، مثل التصيّد الاحتيالي وغيره من أشكال الاحتيال على الإنترنت.

17. ومن الأجوبة الشائعة عند طلب الحصول على أي بيانات: "ذلك غير ممكن بسبب لائحة الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات العامة (GDPR)". ولكن لا تسري لائحة الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات العامة على بيانات الأشخاص الاعتباريين، كما أنها لم تكن مصمّمة للعمل كدرع يتحصّن به مرتكبو النشاط الإجرامي. وينبغي ألا نمنع الوسطاء عبر الإنترنت (أو خارجها) من تبادل بيانات الأشخاص الاعتباريين مع وكالات إنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي، ولابد من مشاركة تلك البيانات ضمن نطاق ولايات قضائية أخرى. ونحن في أمسّ الحاجة إلى توجيهات رسمية بشأن تبادل البيانات الشخصية اللازمة للتحقيق في الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية وما يترتب عليها من إجراءات قانونية، ولا ينبغي أن يكون السماح لمحقّق ما بالاطلاع على البيانات المتعلقة بالأفراد الذين تأكّد تورّطهم في أنشطة غير مشروعة محلّا للجدل.

18. والكثير مما ذكر أعلاه لا يحتاج تشريعاً. ولكن في المقابل، ثبت عن طريق التجربة أن التدابير الطوعية وحدها لا تكفي. والواقع أن قانون الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي[3] يقدّم بعض التدابير المفيدة، ولكنه يبقى أفقيّاً، حيث ينطبق على جميع أشكال المحتوى غير القانوني على الإنترنت وليس على السّلع فقط، ولذا، فقد لا يكون كافياً مستقبلاً في مجال مكافحة التقليد.

19. ويرحّب أصحاب العلامات التجارية بأحكام قانون الخدمات الرقمية للاتحاد الأوروبي التي قد تساعد في الحدّ من بيع السلع غير القانونية على الإنترنت. ومن هذه الأحكام نذكر الآلية الأوروبية المنسقة للتفطّن والتّدخل للتبليغ عن عروض السلع غير القانونية على الإنترنت وإزالتها، فضلاً عن الالتزامات الإضافية المفروضة على المنصات الأكبر حجماً مثل تدابير التخفيف من المخاطر. ولكن الجمعية الأوروبية لصناعة المنتجات المميزة بعلامة قد أعربت عن أسفها لأن هذه الالتزامات الجديدة لا تنطبق على جميع الوسطاء عبر الإنترنت الذين يشاركون في بيع و/أو ترويج السلع غير القانونية على الإنترنت، ونخصّ بالذكر وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات المحمولة ومنصات الإعلان، كما تأسف لعدم فرض التزام استمرارية الحجب على موردي خدمات الاستضافة لمنع ظهور المحتوى المبلّغ عنه مسبقاً والذي تمّ حذفه أو تعطيله، أو أي محتوى مشابه له من جديد على منصات خدماتهم. وتأمل الجمعية الأوروبية لصناعة المنتجات المميزة بعلامة أن توفّر مجموعة أدوات الاتحاد الأوروبي لمكافحة التقليد[4] المقبلة، أدوات وإجراءات عمليّة لسدّ تلك الثغرات.

رابعاً. سبل المضي قدماً

20. لا تتعلّق المعركة ضد التقليد بحماية الحقوق الخاصة فحسب. فبسبب تأكد ارتباط جرائم الملكية الفكرية بالجريمة المنظمة، أنشأت وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (Europol) تحالفَ تنسيق التصدّي لجرائم الملكية الفكرية بدعم من مكتب الاتحاد الاوروبي للملكية الفكرية (EUIPO). وقد تعزز ذلك بإعادة إدراج جرائم الملكية الفكرية كأولوية في إطار البرنامج الأوروبي متعدد التخصصات لمكافحة التهديدات الإجرامية (EMPACT) للفترة من 2022 إلى 2025.[5] والواقع أن الدراسات والأدلة التي قدمتها الهيئات العامة، بما فيها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمرصد الأوروبي للتعديات على حقوق الملكية الفكرية التابع لمكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية، تسلط الضوء باستمرار على الضرر الذي يلحق بالمستهلكين، ومنه الضرر المادي الذي تحدثه التجارة في السلع المقلدة. وقد نضبت إيرادات الحكومة من الضرائب والرسوم وفُقدت الوظائف وأفلست الشركات. وبيئتنا في حدّ ذاتها معرضة للخطر بسب عمليات إنتاج ونقل السلع التي لم يكن ينبغي صنعها أصلاً ولا يمكن تدميرها أو إعادة تدويرها بصورة مستدامة لأننا لا نعرف تركيبتها من المواد الخام.

---

[2] لمزيد من المعلومات عن التوجيه، انظر: https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2021/689333/EPRS_BRI(2021)689333_EN.pdf .

[3] https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/digital-services-act-package .

[4] https://ec.europa.eu/info/law/better-regulation/have-your-say/initiatives/12915-EU-toolbox-against-counterfeiting_en.

[5] https://www.europol.europa.eu/crime-areas-and-statistics/empact.

21. وهذا هو الكفاح المشترك الذي يؤدي فيه الوسطاء عبر الإنترنت أدواراً حاسمة ما دامت هياكلهم الأساسية والخدمات التي يقدمونها محلّ انتهاك من طرف المجرمين الذين لا يأبهون إلا بالمكاسب غير المشروعة ولا يكترثون لاحترام القوانين والمعايير والسلامة. وإن خوض هذه المعركة، على الإنترنت أو خارجها، غير ممكن بمفردنا. فلا مكان لسياسة الانقسام هنا، بل يجب أن نعمل يدا بيد.

[نهاية المساهمة]

وجهة نظر قطاع الموسيقى المسجلة بشأن دور الوسطاء على شبكة الإنترنت في مكافحة القرصنة الإلكترونية

*المساهمة من إعداد السيد لوري رتشارد، رئيس مكتب الشؤون القانونية، الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية (، لندن، المملكة المتحدة**

ملخص

لا تزال القرصنة الإلكترونية تشكل تهديدًا كبيرًا يؤرق قطاع الموسيقى. وتوصّلت دراسة متعلقة بالاستهلاك الموسيقى تحت إشراف الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية عام 2021، وهي أكبر دراسة من نوعها متعلقة بالاستهلاك تركز على الموسيقى في جميع أنحاء العالم[1]، إلى أن 30 في المائة من المجيبين على الدراسة استخدموا مصادر غير مرخص لها للاستماع إلى الموسيقى أو الحصول عليها. وارتفع هذا الرقم إلى 38 في المائة في أوساط الذين تتراوح أعمارهم بين 16 إلى 24 عامًا.

تسجيل البث التدفقي – هي عملية نسخ المحتوى المرخص له فقط للبث أو "تسجيله"، ويجري عمل نسخ رقمية دائمة من المحتوى المتدفق - ويظل مصدر قلق كبير نظرًا للكم الهائل من المحتوى المتاح.

وتعد القرصنة السابقة للإصدار التجريبي- أي إتاحة التسجيلات غير المرخصة قبل تاريخ إصدارها - نشاطًا آخر ضارًا بشكل خاص بأصحاب الحقوق في مجال صناعة الموسيقى نظرًا للأثر التجاري السلبي الذي يخلفه على المبيعات المشروعة. وغالبًا ما يجري توفير محتوى سابق للإصدار من خلال منصات الوسائط الاجتماعية، بينما يخزن المحتوى الفعلي على ما يسمى خدمة التخزين السيبراني. ولا تشترط عادةً خدمة التخزين السيبراني، ناهيك عن التحقق، معلومات تحديد الهوية من المستخدمين، مما يصعب مهمة أصحاب الحقوق بشأن اتخاذ إجراءات مباشرة ضد العنصر المتعدي (العناصر المتعدية) الأساسي.

ويلعب الوسطاء على شبكة الإنترنت، الذين تسخر خدماتهم من لدن الخدمات الإلكترونية المتعدية، دورًا رئيسيًا في التصدي للاستخدامات غير المرخص لها بشكل فعال. وستحدد هذه الوثيقة التدابير والإجراءات الرئيسية التي يجب على الوسطاء على شبكة الإنترنت اعتمادها والتي من شأنها تحسين إنفاذ الحقوق الإلكترونية.

وتتضمن هذه الإجراءات توضيح نطاق وشروط امتيازات مسؤولية "الملاذ الآمن"، وتنفيذ سياسات صارمة "اعرف عميلك التجاري(KYBC) "، وتحسين الشفافية ووضع نظام صارم بغرض التصدي للتعدي المتكرر.

ويدعم الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية أيضًا مواصلة تطوير قاعدة بيانات WIPO ALERT بوصفها قاعدة موثوق بها تُعنى بجمع المعلومات وتبادلها حول المواقع محل الاهتمام التي توفرها السلطات في الدول الأعضاء في الويبو لصالح قطاع الإعلان.

أولاً. سوق موسيقى مزدهر تحت وطأة قرصنة إلكترونية مؤرقة

1. الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية هو رابطة تجارية دولية يعمل على تعزيز مصالح صناعة التسجيلات الصوتية في جميع أنحاء العالم. وتضم عضوية الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية وشبكتها من الرابطات الصناعية المنتسبة لها 8000 شركة تسجيل رئيسية مستقلة تتوزع في أكثر من 70 بلدا، تتولى إنشاء التسجيلات الصوتية وتصنيعها وتوزيعها.

2. وكانت صناعة الموسيقى من أوائل القطاعات التي استجابت للتحدي الرقمي. وقبل انتعاشه من جديد في عام 2015، شهدت إيرادات القطاع على مدى أكثر من 15 عامًا انخفاضا كبيرا، ويرجع ذلك في الغالب إلى الاستخدام الواسع النطاق غير المرخص له للموسيقى عبر الإنترنت. وطوال تلك الفترة الصعبة، واصلت شركات التسجيلات الاستثمار في الفنانين والأنظمة العالمية والبنية التحتية، مما مكنها من ترخيص أكثر من 60 مليون مقطع صوتي ومئات من الخدمات الرقمية في جميع أنحاء العالم. وبالتالي، يتمتع عشاق الموسيقى اليوم بنفاذ غير محدود تقريبًا إلى كميات غير مسبوقة من الموسيقى المتنوعة، بينما يتمتع الفنانون بإمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية وفرصة التواصل مع المعجبين في جميع أنحاء العالم.

---

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] أجريت الدراسة في 21 بلدا جمعت آراء 43,000 مجيب.

3. ومع ذلك، لا تزال الاستخدامات غير المرخص لها للموسيقى على شبكة الإنترنت تمثل مشكلة خطيرة أمام قطاع صناعة التسجيلات. ويتمثل الشاغل الأكبر في خدمات تسجيل البث التدفقي، والتي تمكن المستخدمين من الحصول على نسخ دائمة من التسجيلات عن طريق خدمات البث التدفقي الشبكي. وفي الآونة الأخيرة، تحولت عملية التعدي من خدمات شبكة الإنترنيت إلى تطبيقات الأجهزة المحمولة. ويقدر الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية رقم عملية التنزيل بما مجموعه515 مليون مقطع صوتي من مواقع تسجيل البث التدفقي كل شهر[2]. وتشكل خدمات التخزين السيبراني مصدر قلق مماثل لأصحاب الحقوق لأنها تسمح للمستخدمين بتحميل الملفات الرقمية وتوزيعها على بنية تخزينية مخصصة يتم التحكم فيها وإدارتها وصيانتها بواسطة متعهد الموقع الإلكتروني. وغالبًا ما تكون هذه الخدمات مسؤولة عن توزيع محتوى ما قبل الإصدار، الذي يمس بشكل خاص بأنشطة أصحاب الحقوق. وتشمل الخدمات الأخرى المثيرة للقلق بعض منصات الوسائط الاجتماعية والمنتديات على شبكة الإنترنت وخدمات الرسائل المستخدمة لمشاركة المواد التي تتعدى على حق المؤلف على نطاق واسع.

ثانيًا. واجب العناية ومسؤوليات الوسطاء على شبكة الإنترنت

4. يلعب الوسطاء على اختلاف سحنهم دورًا حاسمًا في مكافحة التعدي الإلكتروني. ونظرًا لدورهم المركزي في فضاء الشبكة الرقمية، فإنهم غالبًا ما يكونون أفضل من يمنع الأنشطة المتعدية.

5. ويمكن لمقدمي خدمات النفاذ إلى الإنترنت وشبكات توزيع المحتوى مثل (Cloudflare) ومقدمي خدمات الاستضافة ومحركات البحث وهيئات تسجيل الحقول والسجلات ومتاجر التطبيقات وأسواق التجارة الإلكترونية ومقدمي خدمات الدفع ووسائط الإعلان، المساهمة في جعل شبكة الإنترنت فضاءً أكثر أمانًا وتحسين أداء سوق المحتوى الرقمي.

6. وأقر المشرعون بالحاجة إلى تعزيز مسؤوليات الوسطاء على شبكة الإنترنت وخضوعهم للمساءلة، كما يوضح ذلك مشروع قانون المملكة المتحدة الأخير للسلامة على الإنترنت[3] ومقترح الاتحاد الأوروبي بشأن قانون الخدمات الرقمية[4]. وقد يعتمد شكل التدابير ونطاقها التي يتوقع أن يتخذها الوسطاء بشأن نشاط الوسيط المعني. ويوضح القسم التالي العديد من التدابير المعقولة والفعالة التي من شأنها أن تساعد في جعل الإنترنت أكثر أمانًا ريثما ينشأ سوق محتوى رقمي مستدام.

ألف. التدابير الوقائية لمنع التعدي على حق المؤلف

7. تؤدي خدمات الاستضافة، مثل المنصات الإلكترونية التي تخزن المحتوى الذي حمّله المستخدمون، دورًا متزايد الأهمية في توزيع المحتوى على شبكة الإنترنت.

8. وفي العديد من الدول ، يتمتع مقدمو خدمات الاستضافة تلك بالحد من المسؤولية، والمعروفة أيضًا باسم "الملاذات الآمنة"، بشرط أن يقوموا على وجه السرعة بحذف المحتوى المتعدي بمجرد الحصول على معلومات فعلية أو اعتبارية بشأن ذلك. ومع ذلك، ونظرا لتطور النظام الإلكتروني (الويب 2.0)، أصبحت أحكام الملاذ الآمن تلك، في كثير من الحالات، مشكلة؛ أولاً، بسبب ضبابية أنواع المنصات المؤهلة للحصول على هذه الامتيازات. ثانيًا، نظرًا لحجم المحتوى والسرعة التي يتم بها تحميل المحتوى على هذه المنصات، فقد أثبتت إجراءات "الحجب" البسيطة أنها غير فعالة حيث يمكن إعادة تحميل نفس المحتوى على نفس الخدمة بعد ذلك مباشرة.

9. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، سعى المشرعون في الاتحاد الأوروبي ومحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي إلى توضيح نطاق أحكام الملاذ الآمن المعمول بها. وبشكل أساسي، تقتصر أحكام الملاذ الآمن على الوسطاء التقنيين والتلقائيين وغير النشطين. وبالمثل، في تقريره لعام 2020 بشأن القسم 512 من الباب 17 من قانون حق المؤلف بالولايات المتحدة فيما يتعلق بالملاذات الآمنة، شكك مكتب حق المؤلف بالولايات المتحدة في تطبيق أحكام الملاذ الآمن بشأن الخدمات التي تقوم بأكثر من مجرد تخزين المحتوى.[5]

10. وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، وفقًا لبيانات الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية، صدر عدد كبير من إخطارات التعدي المرسلة من لدن الاتحاد تتعلق بالمحتوى نفسه والموقع ذاته. فعلى سبيل المثال، في حالة تويتر في عام 2020، وجه إخطار إلى The Weekend's Blinding Lights أكثر من 3700 مرة كما وجهت إخطارات إلى Harry Styles

---

[2] يجمع الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية بيانات حول الزيارات إلى مواقع تنزيل البث المتدفق من موقع مماثل ويحسب نسبة تلك الزيارات التي تؤدي إلى التنزيل الناجح لمحتوى الموسيقى المحمي بموجب حق المؤلف.

[3] https://bills.parliament.uk/bills/3137/publications.

[4] https://eur-lex.europa.eu/legal-content/en/TXT/?uri=COM%3A2020%3A825%3AFIN.

[5] https://www.copyright.gov/policy/section512/section-512-full-report.pdf

Watermelon Sugar"أكثر من 2900 مرة بعد الإخطار الأول. ويبين الوضع أن نظام "الإخطار والحجب" الحالي أصبح أداة غير فعالة لمعالجة الحجم الهائل للمحتوى الذي يتعدى على حق المؤلف على الإنترنت.

11. ولمعالجة هذه المشكلة، ينبغي لمقدمي خدمات الاستضافة ضمان تدابير "استمرارية الحجب" لكي يتمكنوا من الحصول على امتيازات الملاذ الآمن. ويعني ذلك أن مقدم خدمة الاستضافة ملزم، بمجرد علمه بارتكاب تعدي، "1" بحذف جميع نسخ المصنف نفسه/التسجيل الصوتي و "2" كفالة عدم إعادة نشر المصنف نفسه أو التسجيل (أو نسخة منه) أو إعادة تحميله في المستقبل (على سبيل المثال، التزام استمرارية الحجب)، أو خطر مواجهة تحمل المسؤولية.

12. وتعتبر تدابير "الإخطار واستمرارية الحجب " التزامًا فعالاً ومتناسبًا، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا أن مثل هذه التدابير يمكن تنفيذها من خلال التكنولوجيات المتاحة تجاريًا، مثل تطبيقات التعرف التلقائي على المحتوى.

باء. سياسات التصدي للتعدي المتكرر

13. يجب على جميع الوسطاء أيضًا تنفيذ سياسات فعالة للتصدي للتعدي المتكرر. ويستلزم ذلك تحرك الوسيط متى علم أو أدرك أن مستفيدا من خدماته (سواء كان بائعًا أو مستخدمًا نهائيًا) قد استخدم خدماته بشكل متكرر للتعدي على حقوق الملكية الفكرية. ويجب على الوسيط (في ظروف مناسبة) وقف خدماته المقدمة لذلك المستفيد. ومثل هذا الالتزام هو بالفعل جزء من شروط الملاذ الآمن بموجب قانون حق المؤلف بالولايات المتحدة الأمريكية.

14. وينبغي تطبيق سياسات التصدي للتعدي المتكرر لمنع وردع استخدام خدمات الوسطاء فيما يتعلق بالأنشطة غير القانونية المتكررة والمنتظمة. ويجب أن تضمن السياسة أيضًا عدم السماح للمتعدين بشكل متكرر، الذين عوقبوا بوقف استفادتهم من الخدمات، باستخدام الخدمة تحت اسم مختلف. ولوضع مثل هذه السياسات موضع التنفيذ، يجب أن تكون مصحوبة بسياسة عامة فعالة "اعرف عميلك التجاري".[6]

15. ويجب أن تحدد شروط خدمة الوسطاء على شبكة الإنترنت بطريقة واضحة وشفافة حق الوسطاء وسلطتهم التقديرية في تعليق وإنهاء تقديم خدماتهم بسبب التعدي المتكرر وفقًا للمبادئ المنصوص عليها أعلاه.

ثالثاً. الشفافية والنفاذ إلى المعلومات

16. يعد الافتقار إلى الشفافية، ولا سيما السهولة التي يمكن بها متعهدي الخدمات غير القانونية على شبكة الإنترنت إخفاء هوياتهم، أحد أهم العقبات التي تحول دون الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت. وفي الوقت الراهن، يمكن للمتعهدين التصرف بإخفاء كامل للهوية، محميًا بخدمات خصوصية الحقل أو الشركات الوهمية، في حين يفشل الوسطاء غالبًا في مطالبة عملائهم بتقديم دليل على هوياتهم الحقيقية وتفاصيل الاتصال الصحيحة. ويقوض هذا الأمر بشكل خطير جهود الإنفاذ على شبكة الإنترنت، بما في ذلك محاولات الاتصال أو اتخاذ إجراءات ضد المخالفين المشتبه بهم.

17. ويجب على الحكومات في جميع أنحاء العالم مراعاة عدد من التدابير عند معالجة الافتقار إلى الشفافية على شبكة الإنترنت.

ألف. اعرف عميلك التجاري وقواعد الوصول إليه

18. يجب أن تلزم التشريعات الوسطاء على شبكة الإنترنت بتنفيذ سياسات "اعرف عميلك التجاري" الفعالة، مما يعني أنه يجب على الوسطاء التأكد من حيازتهم معلومات دقيقة عن عملائهم التجاريين، بما في ذلك تفاصيل الاتصال الخاصة بهم. هذه الالتزامات موجودة بالفعل في بعض القطاعات الأخرى بما في ذلك في قطاعات الخدمات المالية/المصرفية والقانونية. وعلاوة على ذلك، يقترح قانون الخدمة الرقمية، التشريع، الذي يجري وضع الصيغة النهائية له حاليًا على مستوى الاتحاد الأوروبي، تضمين التزام في الأسواق الإلكترونية للتحقق من هويات المتداولين الذين يمارسون الأعمال التجارية على منصاتهم. ويجب تفسير مفهوم "العميل التجاري" ليشمل الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين الذين يعملون سعياً وراء مكاسب مباشرة أو غير مباشرة. ويجب وضع عقوبات مناسبة على خلفية عدم الامتثال للالتزام ويجب على الوسطاء إنهاء الخدمات المقدمة للعملاء الذين يمتنعون عن تقديم المعلومات الصحيحة. ويجب أن ينطبق هذا الالتزام أيضًا على أي مورِّد لخدمات الوسيط الأصلي.

19. وبالإضافة إلى التزام "اعرف عميلك التجاري"، يجب أن يكون هناك أساس قانوني واضح يؤطر الأشخاص الذين لديهم مصلحة مشروعة في النفاذ إلى المعلومات التي يحتفظ بها الوسطاء للقيام بذلك في الوقت المناسب. أما أصحاب الحقوق الذين

[6] انظر أدناه القسم الرابع

يحققون في حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية، وفقًا للقانون المعمول به، فلديهم مثل هذه المصلحة المشروعة، وبالتالي ينبغي السماح لهم بالنفاذ إلى تلك المعلومات.

باء. نشر تفاصيل اتصال دقيقة

20. ينبغي أن يكون هناك مطلب عام لجميع خدمات مجتمع المعلومات يدعو لنشر تفاصيل دقيقة بشأن الاتصال والمتعهد على المواقع الإلكترونية. وعلى سبيل المثال، في الاتحاد الأوروبي، تفرض المادة 5 من توجيه التجارة الإلكترونية[7] مثل هذا الالتزام على مقدمي خدمة الإنترنت. ولسوء الحظ، من الناحية العملية، لم ينفذ هذا الالتزام من لدن سلطات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حتى الآن، وهناك عدد قليل من العقوبات الرادعة في حالة عدم الامتثال. وتعتبر أحكام الشفافية الصارمة من هذا النوع وإنفاذها الفعال أمرًا مهمًا، ليس فقط خدمة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية ولكن لحماية المستهلك بشكل عام.

جيم. النفاذ إلى السجلات على غرارWHOIS

21. بعد التغييرات المدخلة على قواعد حماية البيانات في أوروبا، قدمت هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة[8] (ICANN)مواصفات مؤقتة لقاعدة WHOIS[9]، والتي تطلبت من أمناء السجلات والسجلات تنقيح الغالبية العظمى من بيانات WHOIS المتعلقة بحقل التسجيل الأوروبي (بغض النظر عن سواء كانوا أشخاصًا طبيعيين أو اعتباريين). وكانت النتيجة عبارة عن سحب كلي تقريبًا، وغير مبرر في كثير من الأحيان، لسجل WHOIS العام، والذي يتجاوز بكثير أي متطلبات منصوص عليها في لائحة الاتحاد الأوروبي التنظيمية لحماية البيانات العامة (GDPR)[10] (والتي تم استخدامها لتسويغ وقف النفاذ إلى WHOIS) وأثر ذلك بشكل كبير على قدرة أصحاب الحقوق في الحصول على البيانات اللازمة للإنفاذ الفعال لحقوقهم. ويلزم التدخل لاستعادة نفاذ أصحاب الحقوق إلى سجل قاعدة WHOIS لغرض مشروع وهو التحقيق في حقوقهم للملكية الفكرية وإنفاذها. وبينما كانت هناك بعض الجهود التشريعية لتسوية مشكلة عدم إمكانية النفاذ إلى معلوماتWHOIS ، مثل توجيه الاتحاد الأوروبي المقترح NIS2[11]، فقد ثبت حتى الآن أنها غير كافية. والحال أن هناك حاجة ماسة للتدخل الشامل لتوضيح المصلحة العامة في سجل WHOIS العام لأصحاب الحقوق حتى يتمكنوا من التحقيق في حقوقهم وإنفاذها.

رابعاً. التصدي للقرصنة عبر الحدود

22. الخدمات التي تجني المال جراء التوزيع غير المرخص له للموسيقى على شبكة الإنترنت يمكن أن تثبت وجودها في أي مكان تقريبًا، ويمكن أن تؤدي إلى التعدّي على حق المؤلف على شبكة الإنترنت على نحو متزامن عبر الحدود في أقاليم متعددة. ومع ذلك، عند محاولة إيقاف عمليات هذه الأعمال التجارية غير القانونية - سواء من خلال اتخاذ إجراءات مباشرة ضد المتعدين أو من خلال السعي للحصول على أوامر زجرية ضد خدمات الوسيط التي يستخدمها المتعدون - يحتاج أصحاب الحقوق إلى اتخاذ إجراءات قانونية في كل دولة تتوفر فيها الخدمة. وهذا يجعل معالجة حالات التعدي على شبكة الإنترنت بطيئًا ومكلفًا بشكل باهظ ويحد من فعالية أي إجراء يتخذه أصحاب الحقوق لحماية حقوقهم.

23. وعلى سبيل المثال، لأكثر من 15 عامًا، كان أصحاب الحقوق يحاولون إيقاف حالات التعدي على الملكية الفكرية على الموقع الإلكتروني الشهير The Pirate Bay . وواجه متعهدو الموقع دعاوى مدنية وجنائية وأحيلت القضايا إلى محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي وكذلك إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان[12]. وأكدت جميع الأمثلة طبيعة الخدمة التي تتعدى على حق المؤلف، ومع ذلك لا يزال الموقع الإلكتروني متاحًا في العديد من الولايات القضائية حول العالم.

24. ويمكن للمشرعين اتخاذ المزيد من الإجراءات لتيسير إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتحسينها عبر الحدود. ويجري تنسيق الحقوق الموضوعية وتدابير الإنفاذ والإجراءات إلى حد كبير دوليًا بموجب معاهدات الإنترنت للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. وفي الحالات المناسبة، يجب

---

[7] التوجيه EC / 31/2000 بشأن بعض الجوانب القانونية لخدمات مجتمع المعلومات، ولا سيما التجارة الإلكترونية في السوق الداخلية، متاح على الرابط: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/en/ALL/?uri=CELEX%3A32000L0031.

[8] هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (الأيكان)هي مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين التي تنسق العديد من قواعد البيانات المتعلقة بالإنترنت.

[9] WHOIS هو بروتوكول يرتبط بقواعد البيانات التي يحتفظ بها مسجلي الحقول والسجلات فيما يتعلق بمعلومات عملائهم.

[10] لائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 679/2016 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ 27 أبريل 2016 بشأن حماية الأشخاص الطبيعيين فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية وحرية نقل تلك البيانات وإلغاء التوجيه 95/46/EC، OJEU, L 119/1 (https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2016/679/oj)

[11] https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=COM%3A2020%3A823%3AFIN

[12] قضية Stichting Brein ضد C-610/15 Ziggo BV و XS4ALL Internet BV (2017) متاحة على: https://curia.europa.eu/juris/liste.jsf?language=en&T,F&num=c-610-15 ؛ قضية نيج وسوند كولميسوبي ضد السويد (2013) الطلب رقم:12/40397، متاحة على: https://hudoc.echr.coe.int/eng#{%22appno%22:[%2240397/12%22]}.

أن تسمح هذه الجوانب المشتركة للمحاكم الوطنية بقبول النتائج التي توصلت إليها السلطات القضائية أو الإدارية المختصة في البلدان الأخرى كدليل كافٍ على مطالبات من النوع نفسه (على سبيل المثال، الدعاوى المتعلقة بطبيعة التعدي لموقع إلكتروني). وقد يكون ذلك مهمًا، على سبيل المثال، في الحالات التي تنطوي على أوامر المنع بدون خطأ ضد وسطاء على شبكة الإنترنت والتي تتعلق بالخدمة نفسها المقدمة في العديد من الدول ، وكذلك حالات التعدي المباشر التي تنطوي على المحتوى نفسه وأصحاب الحقوق أنفسهم والخدمة الإلكترونية المقدمة في المناطق نفسها. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتمتع المحاكم بسلطة تقييم الأضرار على أساس عالمي ولا ينبغي أن تقتصر على المنطقة الخاضعة لولايتها القضائية.

25. وفي هذا السياق، يدعم الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية جهود الويبو للنهوض بقاعدة بيانات WIPO ALERT. ويؤمن الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الدولية أن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في جمع المعلومات وتبادلها حول المواقع ذات الأهمية التي توفرها السلطات في الدول الأعضاء في الويبو لصالح صناعة الإعلان. ويجب على الحكومات أيضًا تشجيع وتسهيل الحوار المحلي بين أصحاب الحقوق والوسطاء للاتفاق على حلول طوعية، على غرار قواعد السلوك الخاصة بحجب المواقع الإلكترونية التي وافق عليها أصحاب المصلحة في ألمانيا[13] والبرتغال[14] والدنمارك[15]، وإسبانيا[16] وهولاندا[17] والسويد[18] أو مذكرات التفاهم المتفق عليها بين المعلنين ووسطاء الإعلان وأصحاب الحقوق.

[نهاية المساهمة]

[13] https://cuii.info/ueber-uns/.
[14] https://edri.org/our-work/portugal-voluntary-agreement-against-copyright-infringements/.
[15] https://rettighedsalliancen.com/new-code-of-conduct-agreement-between-the-telecommunications-industry-and-the-rights-alliance-ensures-more-effective-enforcement/ and https://rettighedsalliancen.com/wp-content/uploads/2020/11/CoC_ENG.eksl_.Anneks.pdf.
[16] https://www.culturaydeporte.gob.es/actualidad/2022/01/220121-protocolo-antipirateria.html
[17] https://www.acm.nl/en/publications/agreement-among-internet-providers-and-copyright-holders-regarding-blocking-websites-illegal-content.
[18] https://rattighetsalliansen.se/wp-content/uploads/2022/05/Branschoverenskommelse.pdf.

معالجة الامتثال الجمركي في مجال التوصيل السريع - منهج دي إتش إل إكسبرس

المساهمة من إعداد السيدة ساندرا فيشر، رئيسة قسم الجمارك العالمية؛و السيدة آشا مينون، نائب رئيس قسم الامتثال الجمركي العالمي والشؤون التنظيمية؛ والسيد مارسيلو جودوي ريغوبيلو، نائب رئيس قسم دعم عملاء الجمارك العالمية؛ وجوردون رايت، نائب رئيس قسم الجمارك والشؤون التنظيمية في الاتحاد الأوروبي، دي إتش إل إكسبرس، ديجم، بلجيكا [*]

ملخص

لم يدر في خلد الأجيال السابقة أن العالم سيصبح بهذا الترابط، ولا أن تكون التجارة العالمية مهمة كما هي عليه اليوم. لقد أدى النمو السريع الذي شهدته التجارة الإلكترونية وجائحة كوفيد-19 إلى زيادة كبيرة في عدد الطرود الدولية المرسلة في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى نشوء مزيد من التحديات من ناحية الامتثال للضوابط الجمركية والتجارية. وتعرض هذه الوثيقة لمحة عامة مُركَّزة على النهج المتبع من دي إتش إل إكسبرس لضمان الامتثال للضوابط الجمركية في شبكتها، بالإضافة إلى مجالات التعاون المقترحة مع السلطات لمعالجة عدم الامتثال لها.

أولاً. النهج المتبع من دي إتش إل إكسبرس لضمان الامتثال للضوابط الجمركية

1. تلتزم دي إتش إل إكسبرس التزامًا تامًا بالضوابط التجارية. ويشكل الامتثال للضوابط الجمركية عنصرًا أساسيًا في ثقافتها وتقديم خدمات ذات قيمة لعملائها إلى جانب مراعاتها للعامل الأخلاقي في عملها. وتتمثل مهمة فريق الامتثال للضوابط الجمركية في دي إتش إل إكسبرس في مساعدة الشركات على النمو، من خلال توفير تجربة تجارية عبر الحدود لعملائها تكون ممتثلة للضوابط وفعالة من خلال التعاون مع السلطات.

2. وأجرت دي إتش إل إكسبرس لسنوات عديدة سلسلة من الفحوصات الاستباقية لمنع الشحنات غير الممتثلة للضوابط من دخول شبكتها العالمية. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- الفحص الأمني اليدوي للشحنات المنقولة جوا قبل مغادرة الطائرات (على سبيل المثال، عبر عمليات التفتيش بالأشعة السينية)؛
- وعمليات التفتيش/الفحوصات اليدوية للشحنات (على سبيل المثال، لتحديد السلع الخطرة غير المصرح عنها بشكل استباقي)؛
- وفحص الكيانات المحظورة من الإرسال على جميع الشحنات باستخدام تحليلات البيانات (بناءً على معلومات المرسل والمرسل إليه).

3. وبالإضافة إلى هذه الفحوصات الاستباقية، تعكف دي إتش إل إكسبرس حاليا على إطلاق البرنامج العالمي بشأن الامتثال للضوابط الجمركية بهدف زيادة تحسين سلامة الشحنات وجودة بيانات الفواتير التجارية المقدمة من الجهات المرسلة للشحنات. وسيمكن ذلك السلطات الجمركية من إجراء تقييم دقيق للمخاطر ودعم عمليات التخليص الجمركي الممتثلة للضوابط.

4. ومن أجل إنجاح مبادرات الامتثال للضوابط الداخلية، ترى دي إتش إل إكسبرس أن التعاون المتين مع سلطات الجمارك مطلوب لتثقيف الجهات المرسلة للشحنات. ولابد أن تعزز سلطات الجمارك التواصل المباشر مع الجهات المرسلة للشحنات (أي الطرف الذي يقدم فعليا السلع المادية والبيانات/المعلومات) فيما يتعلق بأهمية إتاحة بيانات عالية الجودة عند الشحن دوليًا، وجعلها على دراية كاملة بمسؤولياتها عند الشحن عبر الحدود.

ثانياً. برنامج الامتثال للضوابط الجمركية العالمية لشركة دي إتش إل إكسبرس

5. تعمل دي إتش إل إكسبرس على إطلاق البرنامج العالمي بشأن الامتثال للضوابط الجمركية بغية زيادة التركيز على تثقيف عملائها في مجالات المخاطر الأربعة التالية:

[*] الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

- حقوق الملكية الفكرية: لمنع الجهات المرسلة للشحنات من إرسال سلع محظورة تتعدى على حقوق الملكية الفكرية عبر دي إتش إل إكسبرس؛
- تقليل القيمة: لمنع الجهات المرسلة للشحنات من التصريح بأقل من القيمة الحقيقية للسلع في الفاتورة التجارية من أجل دفع رسوم/ضرائب أقل (أو عدم دفعها بتاتا)؛
- أوصاف السلع: لمنع الجهات المرسلة للشحنات من تقديم أوصاف ناقصة/ غير دقيقة للسلع لتفادي الفحص الأمني؛
- الجهات الحقيقية المرسلة للشحنات والمستقبلة لها: لمنع الجهات المرسلة للشحنات من تقديم معلومات غير دقيقة عنها كمرسلة/عن الجهات المستقبلة للشحنات لتفادي الفحص الأمني/فحص الكيانات المحظورة من الإرسال.

6. ويتمثل القاسم المشترك بين مجالات المخاطر الأربعة المذكورة أعلاه في جودة البيانات. لذلك، فمع استمرار دي إتش إل إكسبرس بشكل استباقي في التواصل مع عملائها من خلال تثقيفهم وإذكاء مستوى وعيهم حول أهمية توفير بيانات كاملة ودقيقة لحماية السلع القانونية عند الشحن باستخدام دي إتش إل إكسبرس، فمن الأهمية بمكان توعية الجهات المرسلة للشحنات بأن عدم الامتثال للضوابط له عواقب وخيمة وملموسة.

7. وبالإضافة إلى تثقيف عملائها، تعمل دي إتش إل إكسبرس أيضًا على التعمق في تثقيف موظفيها من خلال المواد التواصلية الداخلية والدورات التدريبية، وتعزيز عمليات وأدوات تخفيف إدارة المخاطر الداخلية من أجل تقليل احتمالية دخول الشحنات غير الممتثلة للضوابط إلى شبكة دي إتش إل إكسبرس. وتشمل المبادرات الداخلية، في جملة أمور:

- تعزيز إجراءات فتح حساب جديد، لتفادي ضم المخالفين المعروفين؛
- وتجريب أدوات تحليل البيانات والتعلم الآلي، لتحديد واعتراض الشحنات المحتملة غير الممتثلة للضوابط في بلدان المنشأ بشكل استباقي؛
- وتعزيز أنظمة حجز الشحنات لإرشاد الجهات المرسلة للشحنات حول كيفية صياغة أوصاف كاملة ودقيقة للسلع عند شحنها عبر دي إتش إل إكسبرس.

الصورة 1: أمثلة على ملصقات دي إتش إل إكسبرس الداخلية لإذكاء وعي الموظفين فيما يتعلق بمجالات المخاطر الأربعة بشأن عدم الامتثال للضوابط الجمركية.

ثالثاً. معالجة استباقية لمخالفات الملكية الفكرية في الممارسة العملية

8. لدى دي إتش إل إكسبرس في هونغ كونغ فريق متخصص يقوم بفحص استباقي للسلع على أساس يومي، ويعمل عن كثب مع سلطات جمارك هونغ كونغ التي تستهدف السلع التي تتعدى على حقوق الملكية الفكرية. واعترضت دي إتش إل إكسبرس في هونغ كونغ خلال عامي 2020 و2021 عمليا على أكثر من 28000 شحنة مرسلة لتحديد السلع المشتبه في تعديها على حقوق الملكية الفكرية.

الصورة 2: موظفو دي إتش إل إكسبرس في هونغ كونغ يقومون بعمليات تفتيش يدوي للسلع المشتبه في تعديها على حقوق الملكية الفكرية.

9. وأشادت سلطات جمارك هونغ كونغ في أكتوبر 2021 من خلال "رسالة تقدير" بجهود شركة دي إتش إل إكسبرس في هونغ كونغ في مجال مكافحة التهريب والتي أسفرت عن مصادرة سلع تتعدى على حقوق الملكية الفكرية وسلع أخرى غير مشروعة بقيمة 7.6 مليون دولار هونغ كونغ خلال الربع الثالث من عام 2021. ويوضح هذا الالتزام المستمر لفريق دي إتش إل إكسبرس في هونغ كونغ تجاه التجارة الممتثلة للضوابط.

10. وتعمل دي إتش إل إكسبرس في الولايات المتحدة، بالتعاون الوثيق مع هيئة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة، على اعتراض وتفتيش السلع المشتبه في تعديها على حقوق الملكية الفكرية، وتدعم عمليًا برنامج التخلي الطوعي عن حقوق الملكية الفكرية.[1] وخصصت دي إتش إل إكسبرس في الولايات المتحدة موارد لتحديد السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية وإزالتها من شبكتها، وتتعاون مع فرق المنشأ للقضاء على "الجهات المرسلة للشحنات ذات السمعة السيئة" من شبكتها. واعترض فريق دي إتش إل إكسبرس في الولايات المتحدة في عام 2021 فعليًا على أكثر من 3500 شحنة لإيجاد السلع المشتبه في تعديها على حقوق الملكية الفكرية، إلى جانب هيئة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة، مما ساهم في إغلاق العديد من حسابات "الجهات المرسلة للشحنات ذات السمعة السيئة". وأُحيلت إلى هيئة الجمارك وحماية الحدود في عام 2021 أيضًا أكثر من 5000 شحنة بقيمة 246.3 مليون دولار أمريكي لإدراجها ضمن عملية التخلي عن حقوق الملكية الفكرية، مما وفر لدافعي الضرائب الأمريكيين أكثر من 49 مليون دولار أمريكي.[2]

11. وصرحت هيئة الجمارك وحماية الحدود في ميناء سينسيناتي أن شراكتها مع دي إتش إل لا تقدر بثمن، وأن مساعدة دي إتش إل في تنفيذ سياسة التعدي على حقوق الملكية الفكرية والسلع المحظورة هي أمر أساسي في مهمة هيئة الجمارك وحماية الحدود. وقدم المركز الوطني لتنسيق حقوق الملكية الفكرية لشركة دي إتش إل إكسبرس في الولايات المتحدة جائزة اعترافا بكونها الشريك الأنشط في قطاع التوصيل السريع والعمل عن كثب مع مركز حقوق الملكية الفكرية لتوفير المعلومات والدعم التشغيلي فيما يتعلق بالسلع المقلدة.

12. ومن أجل ضمان استمرار النجاح في التصدي للتعدي على حقوق الملكية الفكرية، يتمثل أحد المجالات المحتملة للتعاون بشأنها أكثر بين السلطات التنظيمية ومقدمي خدمات التوصيل السريع في زيادة تبادل المعلومات الاستخبارية فيما يتعلق بالجهات المرسلة للشحنات المعروفة بعدم امتثالها للضوابط. ويمكن أن يكون للجهود المنسقة بين جميع أصحاب المصلحة عبر سلسلة التوريد الشاملة تأثير كبير. وتعمل الجهات المتعدية على حقوق الملكية الفكرية باستمرار على تكييف وبيع ونقل السلع غير الممتثلة للضوابط عبر مختلف الأسواق عبر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي وطرق الشحن المختلفة ومقدمي خدمات النقل المختلفين واتباع أنماط النقل المختلفة. لذلك، من الأهمية بمكان ضمان التعاون الوثيق بين جميع أصحاب المصلحة وتبادلهم الفعال للمعلومات.

رابعاً. توصية دي إتش إل للسلطات التنظيمية

13. تتمثّل إحدى التوصيات الملموسة في أن تقوم السلطات (إلى جانب أصحاب الحقوق) بوضع قائمة مركزية تضم "المتعدين على حقوق الملكية الفكرية" وصونها، على أن يُفتح النفاذ إليها أمام البنوك ووسائل التواصل الاجتماعي ومنصات البيع الإلكترونية ومقدمي خدمات النقل. وستسمح قاعدة البيانات تلك لكل من أصحاب المصلحة بمنع المتعدين على حقوق الملكية الفكرية من ممارسة الأعمال التجارية، بفضل تنسيق الجهود. واستنادًا إلى قاعدة البيانات تلك، على سبيل المثال، يمكن لشركة دي

[1] برنامج تجريبي حيث تحتجز الجمارك الشحنات المشتبه في تعديها على حقوق الملكية الفكرية وتقدم دي إتش إل للعميل خيارًا إما التخلي عن السلع أو الطعن في نتائج الجمارك بشأن التعدي على حقوق الملكية الفكرية. وتتيح هذه العملية للجمارك إزالة الشحنات التي تتعدى على حقوق الملكية الفكرية بسرعة من الشبكة دون تطبيق عملية مصادرة طويلة.

[2] يستند الرقم إلى مقال من هيئة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة بعنوان "هيئة الجمارك وحماية الحدود في سينسيناتي تحطم الأرقام في السنة المالية 2021"، ويمكن النفاذ إليه من هنا: https://www.cbp.gov/newsroom/local-media-release/cincinnati-cbp-breaks-records-fiscal-year-2021.

إتش إل إكسبرس الإبلاغ عن المتعدين على حقوق الملكية الفكرية في أنظمتها الداخلية لمنع فتح الحساب لديها، ولإطلاق عمليات اعتراض على الشحنات المزمع إرسالها، ولتوفير معلومات استخباراتية/معلومات إضافية للسلطات المعنية (حيثما يُسمح بذلك قانونًا).

خامساً. التحديات

14. على الرغم من مختلف الجهود المبذولة حاليا، لا يزال هناك العديد من التحديات التي يمكن أن تعالجها بشكل مشترك الجهات الفاعلة في المجال والسلطات التنظيمية المعنية، مثل:

- عدم انخراط كل وكالات الإنفاذ المحلية بشكل كامل في تحديد أو إيقاف السلع التي تتعدى على حقوق الملكية الفكرية من خلال نهج مشترك مع دي إتش إل إكسبرس.
- عدم اتباع جميع أصحاب الحقوق الإجراءات المعمول بها لبدء عمليات مصادرة الشحنات التي تتعدى على حقوق الملكية الفكرية من خلال وكالات الإنفاذ.
- عدم قدرة دي إتش إل إكسبرس وضع نهج متخصص قائم على المخاطر تجاه التعدي على حقوق الملكية الفكرية بسبب محدودية المعلومات التي تشاركها معها وكالات الإنفاذ . وتشمل الأمثلة التي يمكن فيها تحسين التعاون لزيادة نجاح الجهود المشتركة:
  - الإبلاغ عن السلع المصادرة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم وفي شكل رقمي لتسهيل القيام بمزيد من المعالجة؛
  - معلومات المصادرة بما في ذلك تفاصيل السلع والمعلومات المختلفة مقارنة بما قدمته الجهات المرسلة للشحنات في فاتورتها؛
  - تولي السلطات مسألة التعامل مع السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية التي حددتها دي إتش إل إكسبرس. وفي الوقت الحالي، يُترك القرار لدي إتش إل إكسبرس إما بتدمير الشحنة أو إعادتها إلى أصحابها.
- عدم مساعدة الفحص بالأشعة السينية في تحديد السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية. ويتطلب فحص حقوق الملكية الفكرية فتح كل شحنة للتحقق من المحتويات لمعرفة ما إذا كانت تحتوي على أي سلع فيها مشاكل تتعلق بالعلامات التجارية/بحق المؤلف. وتنطوي تلك العملية اليدوية على موارد إضافية وتستغرق وقتًا طويلاً. ومن شأن قيام السلطات التنظيمية بتقاسم البيانات والمعلومات التجارية المتعلقة بالسلع بالحد من هذا الجهد اليدوي.
- ضرورة قيام السلطات بفحص الشحنات التي تحتوي على سلع يشتبه في تعديها على حقوق الملكية الفكرية بل ومصادرتها إن اقتضى الأمر. ويؤثر تخزين هذه الشحنات المعلقة بشكل سلبي على قدرات التخزين لدى دي إتش إل، لذا فمن شأن تسريع وقت الاستجابة أن يحد من متطلبات المعالجة.
- كون دي إتش إل ليست وكالة تنفيذية، لا يمكنها من الحصول على معلومات استخباراتية ولا السلطة لوقف الشحنات.

سادساً. الخلاصة: الفوائد التي ستجنيها جميع الأطراف من التعاون الاستباقي مع السلطات التنظيمية

15. يتطلب الإنفاذ الفعال لقواعد عدم الامتثال نهجًا قائمًا على المخاطر وإدارة التهديدات، بالإضافة إلى التعاون وتبادل المعلومات بين مختلف أصحاب المصلحة في سلسلة التوريد من البداية إلى النهاية، مثل سلطات الجمارك والجهات الفاعلة في مجال التوصيل السريع. ولا يمكن لهاته الأخيرة العمل كوكالة تنفيذية، ولكن يمكنها اتخاذ الإجراء المناسب بناءً على المعلومات التي تتقاسمها معها سلطات الجمارك لمحاربة السلوكيات غير الممتثلة للضوابط.

16. وتلتزم دي إتش إل إكسبرس بالتجارة الممتثلة للضوابط وتدعم باستمرار السلطات في جميع أنحاء العالم في التصدي للتجارة غير المشروعة من خلال:

- التعاون وتقديم بيانات الشحن الإلكترونية الدقيقة والآنية لسلطات الجمارك لأغراض إجراء تقييم لمخاطر الشحنات في المراحل الأولى من العملية قدر الإمكان؛

- اعتراض وتسليم الشحنات التي أشّرت عليها سلطات الجمارك على أنها غير ممتثلة للضوابط؛
- اتخاذ إجراءات ضد الجهات المرسلة للشحنات غير الممتثلة للضوابط التي أشّرت عليها سلطات الجمارك؛
- تقديم دعم إضافي ومعلومات عن التحقيقات الهامة التي تجريها سلطات الجمارك (مثل التفاصيل المتعلقة بالجهات المرسلة والمتلقية للشحنات، كلما كان ذلك مسموحًا به قانونًا).

17. وكما هو موضح في هذه المساهمة، تبذل دي إتش إل إكسبرس قصارى جهدها وأكثر، وهي تشارك بكل ما أوتيت في التعامل مع المواد غير الممتثلة للضوابط بشكل استباقي من خلال:

- التعاون مع سلطات الجمارك؛
- وإجراء فحوصات على الشحنات في نقطة المنشأ، على كل من السلع المادية وجودة بيانات الشحن؛
- والاستفادة من تحليلات البيانات والتعلم الآلي لتحديد الشحنات غير الممتثلة للضوابط بشكل استباقي؛
- وإخراج الشحنات المشتبه في عدم امتثالها للضوابط من الشبكة؛
- وإغلاق حسابات الجهات المرسلة للشحنات غير الممتثلة للضوابط.

18. ولذلك، سيشكل اعتراف وإقرار السلطات بالجهود التي تبذلها دي إتش إل إكسبرس أمرا ذي أهمية بالنسبة لها. وترى دي إتش إل إكسبرس أن هذا الاعتراف سيجعلهم يواصلون جهودهم للذهاب إلى أبعد من ذلك، مما يعني استفادة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك إدارات الجمارك والوكالات الحكومية الأخرى والعملاء ودي إتش إل إكسبرس نفسها.

19. وأخيرًا، من الضروري أن تقوم السلطات المعنية بتطوير وتعزيز الاتصال المباشر مع الجهات المرسلة للشحنات فيما يتعلق بأهمية تقديم بيانات عالية الجودة عند الشحن دوليًا، وتوعيتها بأن عدم الامتثال للضوابط له عواقب وخيمة وملموسة.

[نهاية المساهمة]

مبادرات ماستركارد لمنع التعدي على الملكية الفكرية

المساهمة من إعداد السيد جوناثان تريفيلاس، نائب رئيس الفريق المعني بأداء أدوات التوسيم، إدارة مشاركة العملاء والأداء، شعبة الشراء، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية [*]

ملخص

تلتزم ماستركارد بمكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية ولا تتسامح مع استخدام وسمها التجاري أو شبكتها أو برامجها أو خدماتها لممارسة أي نشاط غير قانوني. وجدير بالذكر أن ماستركارد ليس لها علاقة مباشرة مع التجار الذين يقبلون بطاقات ماستركارد للدفع، ولا تضمنهم. وبدلاً من ذلك، يبرم التاجر عقدًا مع مؤسسة مالية، يشار إليها باسم المستحوذ، هذا الأخير هو الذي لديه علاقة مباشرة مع ماستركارد كعميل مرخص له. لذا يُطلب من عملاء ماستركارد وتجارهم وجميع المشاركين الآخرين في الشبكة الامتثال لجميع القوانين المعمول بها، بالإضافة إلى قواعد ماستركارد والمعايير الأخرى.

وتتعاون ماستركارد دائما وأبدا مع جهات إنفاذ القانون وأصحاب الحقوق والمنظمات الأخرى وتعمل بشكل وثيق معها بشأن الأمور المتعلقة بنشاط غير قانوني مزعوم، بما في ذلك التعدي على حقوق الملكية الفكرية. وتمتلك ماستركارد أيضًا العديد من البرامج والأدوات لمساعدة المستحوذين على منع النشاط غير القانوني، مثل أداة تنبيه ماستركارد للتحكم في المخاطر العالية (الناجمة عن التجار) (MATCH ™) (أداة التنبيه) ومزود خدمة رصد التجار (MMP).

أولاً. نظرة عامة على دور ماستركارد في مجال الدفع ونموذج الأطراف الأربعة

1. تنفذ ماستركارد عمليات مالية متنوعة بصفات مختلفة. ويتمثل النشاط الأساسي لماستركارد في معالجة عمليات الدفع نيابة عن عملائها. ويتضمن هذا النشاط الأساسي عادةً أربعة أطراف: ماستركارد والمؤسسات المالية والتجار وحامل البطاقة. كمرحلة أولى تقوم المؤسسات المالية بإصدار بطاقات الدفع ماستركارد لعملائها من الأفراد أو الشركات (حاملي البطاقات). ويُشار إلى البنك الذي يتصرف بهذه الصفة باسم "المُصدر" أو "البنك المُصدر". ويمكن لحامل البطاقة بعد ذلك استخدام بطاقة ماستركارد الخاصة به لإجراء عملية دفع لصالح تاجر (على سبيل المثال، متجر فعلي أو متجر عبر الإنترنت). ويُشار إلى البنك الذي ييسر عملية الدفع من البنك المُصدر للبطاقة إلى التاجر باسم "المستحوذ" أو "البنك المستحوذ".

2. ولدى حامل البطاقة علاقة تعاقدية مع المُصدر (المُصدِرين). في حين لدى التاجر علاقة تعاقدية مع المستحوذ (المستحوذين). ويتعاقد كل من المُصدرين والمستحوذين مع ماستركارد لتفعيل عمليات الدفع، باعتبارهم عملاء لماستركارد. وليس لدى ماستركارد أية علاقة مباشرة مع التجار أو حاملي البطاقات.

3. ويتولى المستحوذ تيسير عملية الدفع، إذ يتلقى طلب الدفع من التاجر ويرسله إلى مُصدر بطاقة الحامل عبر شبكة ماستركارد. وبعد ذلك، يتلقى المستحوذ المبلغ من المُصدر عبر شبكة ماستركارد ويودعها في الحساب المصرفي الخاص بالتاجر. ويجب أن يتعاقد التاجر مع أحد المستحوذين ليتمكن من قبول الدفع ببطاقة ماستركارد، ويتولى المستحوذ مسؤولية معرفة التاجر ورصد نشاطه.

4. وتقوم ماستركارد أيضًا بوضع القواعد والمعايير التي تحكم جميع جوانب نشاطها وتصونها، وأحد مبادئها الأساسية هو المشروعية. ولا تتسامح ماستركارد مع استخدام وسمها التجاري أو شبكتها أو برامجها أو خدماتها لممارسة أي نشاط غير قانوني. لذا يُطلب من عملاء ماستركارد والتجار والمشاركين الآخرين في الشبكة الامتثال لجميع القوانين المعمول بها وقواعد ومعايير ماستركارد. ولدى ماستركارد برامج سارية للكشف عن النشاط غير القانوني وتتطلب اتخاذ إجراء فوري في حالة اكتشاف ذلك.

ثانياً. جهود ماستركارد لمكافحة التعدي على الملكية الفكرية

ألف. سياسة ماستركارد لمكافحة القرصنة

5. تدعم سياسة ماستركارد حول التصدي لأنشطة التجار المتعلقة ببيع منتجات عبر الإنترنت تتعدى على حق المؤلف ومنتجات ذات علامات تجارية مزيفة ("سياسة مكافحة القرصنة")،[1] برنامج ماستركارد لتقييم مخاطر الأعمال والتخفيف من

[*] الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] يمكن النفاذ إليها على الرابط: ttps://www.mastercard.us/en-us/vision/who-we-are/terms-of-use/anti-piracy-policy.html.

حدتها ("BRAM") ويؤخذ في الاعتبار إلى جانبها. وبموجب هذه السياسة، تقبل ماستركارد وتحقق في التنبيهات الصادرة من كل من جهات إنفاذ القانون وغيرها من مصادر إنفاذ القانون (أي أصحاب الحقوق وممثليهم المؤهلين) المتعلقة ببيع منتج أو خدمة عبر الإنترنت يُزعم أنها تتعدى على حق المؤلف أو حقوق العلامة التجارية المنتمية لطرف آخر.

باء. برنامج تقييم مخاطر الأعمال والتخفيف من حدتها

6. أُطلق برنامج تقييم مخاطر الأعمال والتخفيف من حدتها (BRAM) في عام 2005 للتحقيق في العملاء المتورطين في نشاط غير قانوني والتعامل معهم. وقد تعرف ماستركارد عن وجود تعدي محتمل من خلال تنبيه من وكالات إنفاذ القانون أو أصحاب الحقوق أو تحقيق داخلي. ويقوم فريق برنامج تقييم مخاطر الأعمال والتخفيف من حدتها (BRAM) بالتحقيق في النشاط المزعوم وقد يقوم بإجراء "تتبع" العملية المالية على الموقع الإلكتروني المخالف للتأكد من قبول بطاقات ماستركارد للدفع في الموقع الإلكتروني وتحديد هوية المستحوذ أو عميل ماستركارد الذي يقوم من خلاله هذا التاجر بعملياته.

7. وإذا وُجد أن التاجر غير ممتثل للضوابط، فسيُخطر المستحوذ بشأن ذلك التاجر. ويجب على المستحوذ التحقيق في المشكلة وإبلاغ ماستركارد بالنتائج التي توصل إليها والتأكيد على أن جميع الأنشطة غير القانونية قد توقفت. وإذا جزم المستحوذ أن التاجر لم يكن متورطا في نشاط غير قانوني، فيجب على المستحوذ تزويد ماستركارد بأدلة دامغة تثبت هذه النتيجة. وإذا تبين أن التاجر قد تورط في نشاط غير قانوني وأوقف المستحوذ علاقته به، فيجب على المستحوذ الإبلاغ عن التاجر في قاعدة البيانات MATCH (تنبيه ماستركارد للتحكم في المخاطر العالية). وMATCH (أداة التنبيه) هي قاعدة بيانات للتجار الذين أوقف المستحوذون علاقتهم بهم بسبب انتهاك قواعد ومعايير ماستركارد. وفي ختام التحقيق، تستفيد ماستركارد من تقييمات عدم الامتثال للضوابط لردع ارتكاب نشاط غير قانوني مستقبلا ولإيصال رسالة مفادها أنه لا يوجد أي تسامح مطلقًا مع أي نشاط غير قانوني داخل شبكة ماستركارد.

أ) تبييض المعاملات المالية والتحديات الأخرى

8. تبييض المعاملات (يُطلق عليه أيضًا تخصيم المعاملات أو التخصيم) هو تكتيك شائع يستخدمه التجار المتورطون في نشاط غير قانوني لتفادي اكتشافهم من قبل المستحوذ وماستركارد، وهو أمر محظور بموجب قواعد ومعايير ماستركارد. ويحدث تبييض المعاملات عندما يقوم التاجر بتمرير مدفوعات نشاط غير قانوني من خلال حساب التاجر الخاص به الذي تمت الموافقة عليه لأجل موقع إلكتروني مختلف عن الذي تمت فيه عملية البيع. وليس للمستحوذ أي دراية سواء بالموقع الإلكتروني المخالف، أو الموقع الإلكتروني الذي يعالج مدفوعات النشاط غير القانوني. فعلى سبيل المثال، وافق مستحوذ على حصول تاجر على الحساب الخاص بالتاجر لأغراض بيع الأحذية عبر الموقع الإلكتروني goodshoes.com. وأثناء عملية انضمام التاجر، سيقوم المستحوذ بمراجعة موقع goodshoes.com للتأكد من عدم عرض أي منتجات أو خدمات غير قانونية ثم السماح للتاجر بتلقي المدفوعات باستخدام بطاقات ماستركارد بصفتة متجر أحذية. إلا أن ذلك التاجر ينشط أيضًا في موقع إلكتروني مختص في بيع الساعات الفاخرة المزيفة عنوانه fakewatches.com والذي لا يدري به أو يكتشفه المستحوذ بأي طريقة من الطرق. عندما يقوم حامل البطاقة بعملية شراء على الموقع الإلكتروني fakewatches.com، تُمرّر المعاملة (أو "تُبيّض") عبر الحساب الخاص بالتاجر الذي أُعد لأجل الموقع الإلكتروني goodshoes.com.

9. ويقع على عاتق المستحوذين مسؤولية التأكد من أن التجار غير متورطين في تبييض المعاملات. وتدرك ماستركارد أنه قد يصعب اكتشاف هذا النشاط ووضع حد له، إلا أن أحد الجهود الفعالة التي أتت أكلها هي المزج بين ممارسات العناية الواجبة المتينة، والرصد الفعال للمعاملات والنزاعات بشأنها، واستخدام تكنولوجيا فحص المواقع الإلكترونية (الزحف على الويب) لرصد محتوى المواقع الإلكترونية.

10. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه ماستركارد تحديًا يتمثل في عدم خبرتها في حقوق الملكية الفكرية، أو عدم امتلاكها للملكية الفكرية موضوع التعدي. كما أن ماستركارد ليس لديها علاقة مباشرة مع التاجر أو أي رؤى حول الملكية أو العلاقات التعاقدية مع الكيانات الأخرى. وجراء ذلك، غالبًا ما تكون ماستركارد غير قادرة على الجزم بأن التاجر يبيع منتجًا يتعدى على الملكية الفكرية دون تأكيد من صاحب حق الملكية الفكرية أو تطبيق القانون.

ب) برنامج رصد التجار

11. هناك العديد من مزودي خدمة رصد التجار التابعين لجهات خارجية الذين يساعدون المستحوذين على رصد النشاط غير القانوني، بما في ذلك أي إشارات على تبييض المعاملات. وأنشأت ماستركارد برنامج رصد التجار الاختياري. وهو برنامج يحث المستحوذين على تسجيل مزود خدمة رصد التجار الخاص بهم لدى ماستركارد وتقديم تقارير شهرية تبين عناوين التجار الشبكية التي تخضع للرصد للحصول على ائتمان مقابل تقييمات عدم الامتثال المحتملة. وإذا ما وجدت ماستركارد لاحقا أن تاجرا تم رصده في إطار برنامج رصد التجار متورط في نشاط غير قانوني و/أو تبييض معاملات، واستوفى المستحوذ جميع متطلبات برنامج رصد التجار، فقد تتيح ماستركارد تخفيفًا جزئيًا لتقييمات عدم الامتثال المعمول بها. وتتضمن المتطلبات ما يلي: يجب على المستحوذ

تسجيل مزود خدمة رصد التجار الخاص به لدى ماستركارد، ويجب على مزود خدمة رصد التجار رصد التاجر المعني باستمرار ويجب على المستحوذ/مزود خدمة رصد التجار تقديم تقارير شهرية إلى ماستركارد تثبت ذلك الرصد، ويجب على المستحوذ اتخاذ إجراءات فورية عند تلقي إخطار من برنامج تقييم مخاطر الأعمال والتخفيف من حدتها (BRAM) عن التاجر المحدد، ويجب على المستحوذ/مزود خدمة رصد التجار تقديم تقرير عن الحادث فيما يتعلق بالتاجر المحدد.

ج) الشراكات

12. تعالج ماستركارد كل عام مئات حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية، وجراء ذلك يُزال المحتوى غير القانوني من الموقع الإلكتروني للتاجر أو توقف إمكانية قبول التاجر بطاقات ماستركارد في الدفع. وتعتمد قوة برنامج تقييم مخاطر الأعمال والتخفيف من حدتها (BRAM) على الشراكات، حيث لا يمكن دائمًا تحديد التعدي على حقوق الملكية الفكرية بسهولة وغالبًا ما يتطلب ذلك تأكيدًا من قبل أصحاب حقوق الملكية الفكرية أنفسهم. وتعمل ماستركارد بانتظام مع وكالات إنفاذ القانون، مثل شرطة الخيالة الكندية الملكية وشرطة مدينة لندن، التي تتحقق من صحة شكاوى المستهلكين وتحيل القضايا إلى ماستركارد لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وتتعاون ماستركارد أيضًا بانتظام مع مجموعات صناعية، مثل التحالف الدولي لمكافحة التزييف وجمعية الصور المتحركة، والتي يتشكل أعضاؤها من أصحاب الحقوق. ومن خلال هذه الشراكات، يمكن للعلامات التجارية المشاركة إحالة القضايا إلى ماستركارد للتحقيق فيها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لأصحاب الحقوق أنفسهم إحالة القضايا مباشرة إلى ماستركارد، كما هو موضح في سياسة ماستركارد لمكافحة القرصنة.

جيم. أداة تنبيه ماستركارد للتحكم في المخاطر العالية (الناجمة عن التجار) (MATCH ™) (أداة التنبيه)

13. صُمم نظام تنبيه ماستركارد للتحكم في المخاطر العالية (الناجمة عن التجار) (MATCH ™) لتمكين المستحوذين من إعداد ومراجعة معلومات المخاطر العالية والكبيرة قبل إبرام اي اتفاقية مع التاجر. وأداة التنبيه هي أداة تساعد المستحوذين على تقييم التجار الذين يحتمل أن يجلب التعاقد معهم مخاطر عالية - أو أولئك المعروفين بانتهاكاتهم للقواعد والمعايير - أثناء العناية الواجبة وقبل البدء في أي عمل معهم، وهي إلزامية للمستحوذين المرخصين من قبل ماستركارد، ما لم يحظرها القانون المحلي. وعندما يهم المستحوذ إلى التوقيع مع تاجر لقبول بطاقات ماستركارد للدفع، يمكن لأداة التنبيه مساعدة المستحوذ على تحديد ما إذا كان مستحوذ آخر قد أنهى علاقته بذلك التاجر طبقا لمعايير إدراج تاجر في أداة التنبيه (MATCH Add). وتلك المعايير هي قائمة من الأسباب التي تجيز إدراج تاجر في أداة التنبيه عندما ينهي المستحوذ علاقته بذلك التاجر بسبب انتهاك قواعد ومعايير ماستركارد. فعلى سبيل المثال، إذا تبين أن تاجرًا قد أتم معاملات غير قانونية، فمن شأن ذلك أن يفي بمعايير مطالبة المستحوذ بإدراج التاجر في أداة التنبيه باستخدام رمز السبب المحدد. ويبين كل رمز من رموز الأسباب على وجه التحديد سبب إدراج التاجر في أداة التنبيه بحيث يصبح أي مستحوذ لاحق على دراية بهذا النشاط السابق. ويمكن أن تؤثر هذه المعلومات على قرار المستحوذ للتوقيع مع التاجر المعني و/أو ما إذا كان سيتم تنفيذ إجراء أو شروط محددة لرصد المخاطر المحتملة وتخفيفها. ومع ذلك، جدير بالذكر أن أداة التنبيه ليست قائمة سوداء، حيث لا يُحظر المستحوذون من توقيع اتفاقية مع تاجر مدرج في أداة التنبيه.

ثالثاً. خلاصة

14. تلتزم ماستركارد بمكافحة التعدي على الملكية الفكرية وتوفير شبكة عالمية آمنة وذكية للقيام بعمليات الدفع. وترى ماستركارد أن شراكات تبادل المعلومات مع مجموعات أصحاب الحقوق وشبكات الدفع وإنفاذ القانون والوكالات الحكومية التي تعمل معًا لتحديد الانتهاكات وإنهاء قبول بطاقات ماستركارد وآليات الدفع الأخرى أمر بالغ الأهمية لمكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية. ويشكل تعطيل تدفق الأموال إلى الجهات ذات السمعة السيئة المفتاح لإنهاء هذا النشاط غير القانوني. وتتطلع ماستركارد إلى مواصلة النقاش حول منع التعدي على حقوق الملكية الفكرية واكتشافه والتخفيف من حدته، وحول السبل الممكنة لإرساء مزيد من الشراكات في هذا المجال.

[نهاية الوثيقة]